رسـالة الى الاونيسـكو

الدكتـور إسماعيل بيشكچي

الباحث والمفكر التركي البارز الدكتور اسماعيل بيشكجي

قبل ترجمة " رسالة إلى الأونيسكو " إلى العربية وعدني بعض الناشطين في حينه بطباعة هذه الرسالة وتوزيعها، لكنهم لم يوفوا بوعدهم بسبب ضيق اليد وقلة الوسائل المادية. وهكذا بقيت هذه الترجمة بين أوراقي لمدة 33 سنة، والآن وبمناسبة حضور هذا الإنسان الرائع والنبيل إلى برلين وجدت من المناسب نسخ هذه الرسالة وتوزبعها على قراء العربيـة .

هوشنگ صبري

برليـن ، تشرين الثاني 2018

بمناسبة زيارة الدكتور إسماعيل بشيكچي في تشرين الثاني لعام 2018 الى مدينة برلين أهداني الأخ هوشنگ صبري مشكوراً نسخة من الرسالة التي أرسلها الدكتور إسماعيل بشـيكچي الى الأونيسكو في تشرين الثاني لعام 1981 حيث قام بترجمتها من اللـغة الألمانية إلى العربية وكتبها بخط يده، فقررت أنه من واجبي أن أقوم بكتابتها على الكومپيوتر، فبدأت بكتابتها ثم ساعدني الأهل بعدها مشكورين للإنتهاء من كتابتها . حيث يمكن طبعها وتوزيعها لقراء اللغة العربية لأشكر الدكتور إسماعيل بشـيكچي على موقفه الإنساني والسنين الطويلة التي قضاها في سجون الحكومات الفاشية التركية مدافعاً عن حقوق الشعب الكردي وإعلان دولته المستقلة كردسـتان .

زنار شـيخموس

برلين 2021

المقدمـــة

. إسماعيل بيشكچي هو عالم و ثوري تركي يعرفه أبناء شعبنا الكردي في كردستان تركيا

إنهم يعرفون فيه العالم السوسيولوجي الذي حلل الحركة الكمالية في تركيا وبيَن سماتها العنصرية وخصائصها الشوفينية وعداءها للشعب الكردي ، كما يعرفون فيه الثوري الصلب الذي نشر نتائج . دراساته و تحليلاته بكل جرأة وشجاعة متحدياً المـد الكمالي و الشوفيني الشرس في تركيا

إن إسماعيل بشيكچي يجسد بكل مثالية ونكران للذات الإنسان الأممي الذي يتألم لمآسي ومصائب . شـعب آخر ويتفاعل معها ويدفع حريته ثمناً لهذا الموقف الأممي الرائع

لقد كتب إسماعيل بشيكچي باللغة التركية كتباً ودراسات عديدة عن القضية الكردية وفضح أساليب الإضطهاد والتعسف التي يتعرض لها الشعب الكردي في كردستان تركيا ، وهو ينطلق في دراساته من . التحليل العلمي للأحداث والوقائع ويثبت بالمنهج العلمي وجود الشعب الكردي تاريخاً وحاضراً

وحيث أن أبناء شعبنا الكردي في كل من كردستان العراق وسوريه وكذلك الأخوان العرب الديمقراطيين لايعرفون حتى الآن هذا الإنسان العالم والثوري

كراسة " رسالة إلى الاونيسكو " من عام 1981 من الألمانية الى العربية ، وهي الرسالة التي وجهها لهذه المنظمة الدولية, منتقداً قرارها بالإحتفال بالذكرى المئوية لميلاد مصطفى كمال أتاتورك . بإعتباره قائداً عالمياً حرر شعبه ورسم طريق الخلاص للشعوب الأخرى

إنه واجب كافة المنظمات الديمقراطية والإنسانية وخاصة المنظمات والأحزاب والجمعيات

الكردستانية الدفاع عن هذا العالم الثوري الذي لايزال منذ عام 1978 نزيل سجون الفاشبة التركيـة .

هوشنگ صبري - برلين الغربية نيسـان 1985

بمناسبة زيارة الدكتور إسماعيل بشيكچي في تشرين الثاني نيسان 1985 التي أرسلها الدكتور إسماعيل بشـيكچي الى الأونيسكو في تشرين الثاني لعام 1981 حيث قام بترجمتها من اللـغة الألمانية إلى العربية وكتبها بخط يده، فقررت أنه من واجبي أن أقوم بكتابتها على الكومپيوتر، فبدأت بكتابتها ثم ساعدني الأهل بعدها مشكورين للإنتهاء من كتابتها . حيث يمكن طبعها وتوزيعها لقراء اللغة العربية لأشكر الدكتور إسماعيل بشيكچي على موقفه الإنساني والسنين الطويلة التي قضاها في سجون الحكومات الفاشية . التركية مدافعاً عن حقوق الشعب الكردي وإعلان دولته المستقلة كردسـتان

مّن هو إسماعيل بشيكچي ؟

لقد أعتبر إتحاد الكتاب العالمي Pen-Club إسماعيل بشيكچي أحد الكتاب الخمسة في العالم الذين يعانون ويقاسون بسبب نشاطاتهم الثقافية والعلميه. إنه بلا شك أحد العلماء القلائل في تاريخ الجمهورية التركية الذين يستحقون الإحترام والتقدير، وتبرز أهمية مؤلفاته ودراساته في عدم إقتصارها على تاريخ الجمهورية التركية بل وشمولها سياسة الدولة التركية في كُردستان .

إن العمل العلمي هو سلاح إسماعيل بشيكچي في تركيا وفي كُردستان تركيا حيث يمنع حتى ذكر إسم الأكراد، وذلك فإنه نزيل دائم للسجون التركية. لقد كَتب ونشر إسماعيل بشيكچي حتى الآن 11 دراسة ومساهمة وكذلك العديد من الكتب التي تتضمن إنتقاد الحركة الكمالية كإيديولوجية تحاول صهر الطبقات والجماعات في وحدة قومية، بالإضافة إلى تحاليل وإنتقادات علمية لممارسات الدولة التركية في كُردستان وكذلك الوضع الإجتماعي والسياسي للأكراد .

بعد أن تعرف إسماعيل بشيكچي على الشعب الكُردي وجه إهتمامه إلى قضية كُردستان، وفي ذلك يقول: "عندما كُنت أدرس الصف الثالث لفرع العلوم السياسية عام 1960 كان عليّ القيام بجولة دراسية في منطقة Keban التابعة لمحافظة Elazig بصحبة القائممقام. وهناك عرفتُ لأول مرة بأن قسماً من السكان يتكلمون لغة أخرى غير اللغة التركية، وحتى يتفاهم السُكان المحليون مع القائم مقام فقد إحتاجوا لمترجم، وهكذا رأيتُ وأدركتُ وجود هذه المشكلة الإجتماعية في تركيا. ولأول مرة تعرفت على اللغة الكُردية والمجتمع الكُردي، لغةٌ تختلف كلياً عن اللغة التركية وثقافة تختلف كلياً عن الثقافة التركية. وفي هذه المناطق والقرى كان الناس يتكلمون اللغة الكُردية وكذلك القرويين والأطفال „ .

أما المعلمين الأتراك فقد كانوا يقولون للأطفال قبل أن يعلمونهم القراءة والكتابة: " أنكم أتراك، أنكم أفضل الأتراك أنكم أتراك أصيلين وأنقياء „ ، أما جواب الأطفال فكان: " الحمدلله لأننا أتراك „ .

عُدتُ إلى أنقرة بعد إنتهاء جولتي التدريبية وهذه الاستفهامات والأسئلة تدور في رأسي. هناك تكلمت مع الأصدقاء عن ملاحظاتي وإنطباعاتي، كما تكلم كُل منهم عن إنطباعاته . وقدمت تقريري إلى الهيئة التدريسية.

أما أساتذة الجامعة فقد أشاروا علي بأن هذه مشكلة إتنولوجية وليس من الصواب الأهتمام بها، ولكنهم لم يشرحوا لي أسباب رأيهم بإهمال هذه القضية وإنما قالوا: " أين هو مسقط رأسك ؟ إنك لستَ من سكان الشرق فلماذا تهتم بهذه المسائل ؟ „ .

وهكذا قام إسماعيل بشيكچي في سنوات 1964 – 1970 ، بالأضافة إلى نشاطاته العلمية، بدراسات سوسيولوجية في مناطق مختلفة من كُردستان. وفي كتابه الأول " بنية أناضول الشرقية من الناحية السوسيولوجية والإقتصادية والاتنولوجية „ حلل الوضع الإجتماعي والإقتصادي في كُردستان. وبعد

صدور هذا الكتاب وتطرقه للمسألة الكُردية قام رئيس جامعة أتاتورك في ارضروم بفصل إسماعيل بشكجي من وظيفته. وكان هذا أول عمل يرتكبه " العلماء „ كَرد فعل على ابحاث بشيكچي العلمية.

ثم قام هؤلاء " العلماء „ بوشاية إسماعيل بشيكچي إلى السلطات، وبسبب هذه الوشاية فقد أصدر الحاكم العسكري في ديار بكر- سيرت عام 1971 قراراً بإعتقال إسماعيل بشيكچي وإيداعه في السجن.

أما الذين وشوا به " أي الهيئة التدريسية في الجامعة „ فقد إتهموه بما يلي: " إن بشيكچي يتطرق في كتابه إلى الأكراد، ويدعي بوجود أمة أخرى غير الأمة التركية، تختلف لغتها وثقافتها عن اللغة والثقافة التركية، وأنه يدعي بأن الأكراد يشكلون أمة أخرى إنه يتكلم عن لغة كُردية وعن ثقافة كُردية „. إن أبرز الباحثين وأعلى المراجع العلمية قد أثبتوا بأن هذه المواضيع لاأساس لها، وأن نتائج الأبحاث الجديدة تثبت عدم " وجود „ أمة كُردية. أن الأكراد هم أتراك ولاتوجد لغة كُردية خاصة .

إننا نأسف بأن آراء كهذه أو مشابهة لها تُناقش في أروقة الجامعات، وخاصة جامعة أتاتورك. إن واجبنا الوطني والقومي يفرض علينا نبذ هذا الشخص، إنه يسيئ إلى سمعتنا كأشخاص وعلماء، ولذلك فإننا نؤيد محاكمة ومعاقبة هذا الشخص „ .

وقد إنتقد بشيكچي في أعماله هؤلاء الوشاة وإعتبرهم أداة طيعة للدولة التركية. إنهم يسمون أنفسهم علماء رغم إنهم لايمارسون البحث العلمي. وعدا هؤلاء فهناك من يعتقدون بأنهم ديمقراطيين، ولكنهم في الحقيقة عبيد للإيديولوجيية الرسمية، الإيديولوجية الكمالية، وعاجزون عن دعم وتأييد أساليب البحث العلمي .

إن إسماعيل بشيكچي لايزال معتقلاً منذ أكثر من ست سنوات، وخلال وجوده في السجن لم يتوقف عن إحتجاجه عن سياسة المجازر والصهر ضد الشعب الكُردي، حيث إنتقد أربعة من أبرز الكتاب و "العلماء „ الأتراك، الذين أُعتبروا كتقدميين وذلك بسبب موقفهم القومي والعنصري تجاه كُردستان وامتداحهم سياسة الحكومة التركيه.

ومن سجن Topbaşi وجه في 10 أذار 1980 رسالة إلى بولنت أجاويد رئيس الإشتراكيين الديمقراطيين الأتراك، والذي يتظاهر بأنه " ديمقراطي „ و " تحرري „ يبين فيها بأن سياسته تجاه كُردستان لا تختلف بشيء عن سياسة ديميريل أو توركيش. وفي هذه الرسالة إنتقد آراء أجاويد والممارسات والمواقف العنصرية للأشتراكية اليموقراطية التركية:

" السيد بولنت أجاويد المحترم،

لقد تحدثتم في الفترة الأخيرة بإسهاب عن موضوع " الإنفصالية „ وتعقدون يومياً مؤتمرات صحفية وتلقون الخطب وتدعون بوجود سياسة للتفرقة والسيطرة والإستغلال وراء الأحداث الأخيرة في المنطقة، وأن هذه السياسة هي إستراتيجية الإمبريالية والإستعمارية، كما تقولون بأن دولة إيران

والعراق وسورية وتركية لو إتفقت فيما بينها ومارست سياسة موحدة فأن سياسة التفريق والسيطرة والإستغلال سوف تلاقي الفشل .

إن سياسة التفريق والسيطرة هي بلاشك سياسة الإمبريالية والإستعمارية، وأحسن من يفهم هذه

السياسة ويعرفها هو حزب الشعب الجمهوري " CHP ,, وأنتم بإعتباركم رئيساً لهذا الحزب،

وكذلك فإن الأمة الكُردية تعرف هذه السياسة أيضاً.

إن الأمة الكُردية قد إزدادت معرفة وخبرة في السنوات الأخيرة وخاصة ما يتعلق بممارسة القوى الإمبريالية وسياسة التقسيم والتجزئة. إن الأمة الكُردية ترى و تدرك سياسة التفريق والسيطرة التي تُطبق عليها ، سياسة التقسيم والإضطهاد ومن يقف وراءها.

وهذا هو الواقع ياسيد أجاويد المحترم، إذ كان الكماليون من أهم حلفاء الإمبريالية الإنكليزية والفرنسية في سنوات 1919 – 1922 وتحت ستار مناهضة الإمبريالية الإنكليزية والفرنسية عقدوا معهم إتفاقيات ثابتة وشاركوا في سياسة تقسيم وإضطهاد كُردستان والأمة الكُردية.

نحن لا نطلب منكم أن " تسموا الأشياء بأسمائها الخاصة، وكما تقولون بأن كُل تركي هو تركي وكُل عربي هو عربي، أن تقولو بأن كُل كُردي هو كُردي ,, لأننا نعرف بأن كافة العنصريين والإستعماريين يرتعدون عندما يواجهون الحقائق.. ولأجل إمرار هذه الإيديولوجية الرسمية القائمة على الكذب، إمرارها على الأفراد والجماهير والمؤسسات فأن الدولة العنصرية الإستعمارية تستخدم كافة القوى والوسائل مثل الضغط الإيديولوجي والبوليسي والجندرمة والجيش والمحاكم والمخابرات التركية والسجون والوسائل الأخرى .

إن المشكلة الكُردية قد بينت وفضحت حقيقتكم العنصرية والإستعمارية وعداوتكم الشديدة لكل ماهو كُردي ياسيد أجاويد .

إن قناع " الديمقراطية الحرة ,, و " اليسار الديمقراطي ,, لايستطيع بعد الأن أن يخفي مواقفكم المعادية للشعب الكُردي وحريته. وهكذا يوجد الكثير من " الديموقراطيين ,, و" الإشتراكييون ,, و " الماركسيين اللينينيين ,, الذين يوافقون على سياسة الدولة العنصرية والإستعمارية ويتقبلونها عندما يتعلق الأمر بالقضة الكُردية. .

ولأجل إخفاء خضوعهم الذليل فأنهم يسعون إلى إخفاء أنفسهم وراء شعارات تقدمية وديموقراطية. إن كُردستان لاتزال حتى اليوم مستعمرة دولية في وسط الشرق الأدنى، وأن تركيا وإيران والعراق وسورية تشترك في إحتلالها.

ليصدر القضاء أحكامهم كما يشتهون وليرددو دائماً إدعاءاتهم: " لاتوجد أمة تدعى بالأمة الكُردية، وكُل من يعيش في تركيا فهو تركي، وهو سعيد بكونه تركياً ,، وليصدروا أحكامهم حسب إعتباراتهم الشخصية ، لكنهم لن يستطيعوا أن يوقفوا الحركة الثورية والديمقراطية المعادية للإستعمار، إنهم لن يستطيعوا إخفاء الهوية القومية للأكراد ولاتبح تطور المجتمع الكّردي إنهم لن يستطيعوا إستعباد الشعب الكُردي ,,

.

وفي 1982/3/23 صدر حكم لمدة 10 سنوات بالسجن المشدد على إسماعيل بشيكچي لقيامه بتوجيه رسالة من السجن إلى السيدة Boulanger رئيسة إتحاد الكُتاب السويسريين. أما القضاة فقد نفذوا الأوامر التي صدرت إليهم من فوق، وفي رسالته يدين إسماعيل بشيكچي ممارسات الحكومة التركية

في كُردستان وينتقد سكوت وصمت الصحافة التركية والمثقفين الأتراك، وهو يذكر هنا كافة

الديمقراطيين في العالم بواجباتهم الملحة، ولأجل هذه الرسالة فقد أعتبر بشيكچي مذنباً، " أساء إلى سمعة وقيم الدولة من خلال كتاباته ومطبوعاته في بلاد أجنبية ,, .

في العالم بواجباتهم الملحة، ولأجل هذه الرسالة فقد أعتبر بشيكچي مذنباً، " أساء إلى سمعة وقيم الدولة من خلال كتاباته ومطبوعاته في بلاد أجنبية ,, .

ويبين إسماعيل بشيكچي في كتابة " الدفاع ,, كيف تصدر العدالة التركية أحكامها كجهاز تابع للسلطة التنفيذية ، تلبية الأوامر الإيديولوجية الرسمية:

" إن للقضاء هنا أحكام مُسبقة وغير متروية، إذ بيننا وبين هذه المحاكم إختلافات في وجهات النظر لا يمكن تجاوزها. إنني أتحدث عن وجود الشعب الكُردي وأقول بوجود لغة كُردية وثقافة كُردية، وأطالب برفع الإضطهاد عن حقوق الشعب الكُردي. ولكن المحاكم تؤكد عدم وجود الأمة الكُردية وأن الجميع هم أتراك. إن هذه المحاكم لايمكن الوثوق إليها ولابممارساتها.

إن المُتهم له حق بأن يطالب المحاكم بأن ترى الحقائق وتكون عادلة في أحكامها، وهذا الحق يجب أن يكون مصوناً لكافة المتهمين. وفي الواقع وكما يظهر من سير هذه المحاكمة فإنني لا أملك هذا الحق. إنكم تدّعون بإنني من خلال رسالتي إلى إتحاد الكُتاب قد اسأت إلى سمعة الدولة التركية في الخارج . إن هذه الرسالة هي محض شخصية، وكما تعرف محكمتكم فان هذه الرسالة لم تنشر حتى الأن في الخارج. حتى ولو إفترضنا نشر هذه الرسالة في الخارج فإن هذا لايكفي لإعتبار الأفكار الواردة فيها جريمة ترمي إلى الإساءة وتشويه سمعة الدولة التركية، وذلك لأن هذه النقاط تتعلق بالبنية الإجتماعية والإقتصادية لتركيا، إنها حقائق يمكن لمسها باليد ورؤيتها بالعين، إنها مواضيع تم معرفتها ومناقشتها، وهذه المسائل ليست من أسرار الدولة سواء في تركيا أو في العالم .

وفي هذه الحالة فإن هذه المحاكمة هي ضغط مباشر على العلم ومعاقبة الأفكار والإسلوب العلمي.

أما في الخارج فتحدث أشياء كثيرة تسيء إلى سمعة الدولة التركية وتجرح شعور الأمة التركية. ففي ألمانيا يجري طرد الأتراك تحت شعار " اطردو الأتراك ,, وهذه الشعارات تصبح أكثر حدية، وتروي الكثير من الحكايات البذيئة عن المجتمع التركي: " علينا ألا نؤمّن سيارات الأتراك ,, لأنهم يسرقون سياراتهم ويطالبون شركات التأمين بالتعويض ,, .

إن حوادث مثل هذه وتلك تسيء إلى سمعة الدولة في الخارج وتجرح شعور الأمة التركية، هل يستطيع المدعي العام الذي يحاسبني بسبب رسالة خاصة أن يرفع دعوة ضد أحد هؤلاء الذين يرتكبون ماسبق؟ كيف تستطيع حكومة تركية أن تحافظ على سمعة وهيبة الدولة التركية في الخارج؟ كيف تستطيع أن تدافع عن شرف الأمة التركية؟,,

بقي أن نقول بأن أبحاث إسماعيل بشيكچي العلمية عن كُردستان والشعب الكُردي والتي تمتد إلى أكثرمن عقدين من السنيين وكذلك مقاومته الصامدة في المحاكم والسجون التركية قد أمنت له مكاناً رفيعاً وبارزاً في تاريخ الفكر التقدمي التركي والعالمي وكذلك في قلوب وأفكار أبناء الشعب الكُردي.

< 1 > إستفدت من كراسة ل دنكى كومال Dengê Komal

<u>موجز عن حياة إسماعيل بشيكچي</u>

1939	**ولد في Iskilip التابعة لـ Çorum**
1961	**درس العلوم السياسية في أنقرة. وفي السنة الثالثة قام بجولة تدريبية في Elazig „ كُردستان „ ، وبعد هذه الجولة أهتم بالمسألة الكُردية .**
1962	**أنهى دراسته في جامعة أنقرة .**
1964-1962	**أدى الخدمة الإجبارية في Bitlis و Hakkari، وخلال هذه الفترة واصل أبحاثه عن بنية المجتمع الكُردي.**
1964	**في بداية السنة عمل كموظف في Hozat، وفي الشهور الأخيرة شغل منصب معيد لعلم الإجتماع في جامعة أنقرة.**
1967	**نال لقب " دكتور علم إجتماع „ عن عمله، "التنظيم الإجتماعي لعشيرة متنقلة"، تعيش شتاء في Silvan وصيفاً على جبال Nemrut و Siphan.**
1967	**في نهاية السنة شارك في المظاهرات التي جرت في مختلف المدن والنواحي الكردية: Dersim , Agri , Siverek , Diyarbrkir , silvan و Batman . ونشر تحليلا عن هذه المظاهرات .**
1968	**دراسات أخرى عن التغيرات الإجتماعية للعشائر الكُردية.**
1969	**ظهر كتابه الأول " بنية أناضول الشرقية من الناحية السوسيولوجية والإجتماعية والأنتولوجية„ .**
1971	**باشر العمل في المعهد السياسي في جامعة أنقرة.**
1971	**تلقى في 24 حزيران رسالة خطية من رئيس الجامعة بفصله من وظيفتهي.**
1971	**في 22 تموز أعتقل بناءً على رغبة القائد العسكري في Siirt-Diyarbekir .**

1972 في 22 أذار جرى قذف سجن دياربكر بقنابل الغازات، وتعرض لمحاولة إغتيال داخل السجن حيث أطلقت رشقات من مسدسات رشاشة عبر نافذة غرفته. بعد ذلك صودرت حوائجه و وضع مع 33 معتقلاً أخرين في غرف صغيرة تتسع كُل واحدة لسجينين.

1973 في صيف هذا العام جرى نقله إلى سجن Bitlis لمدة ثلاثة أشهر وبعدها نقل إلى سجن Adana.

1974 أطلق سراحه بعد إصدار عفو عام.

1974 ظهر كتابه " إسلوب العلم ,,.

1977 نشر كتابه " التهجير القسري للأكراد ,, من دار كومال للنشر

1977 في 24 أيار تم مصادرة كتابه " التهجير القسري للأكراد ,, وقدم للمحاكمة.

1977 في الشهور الأخيرة أصدرت دار كومال للنشر كتابه " المنهج التاريخي التركي ونظرية لغة الشمس والقضية الكُردية ,, وصودرت النسخ فورآ وقدم المؤلف للمحاكمة.

1978 في 12 نسيان صدرعليه الحكم بالسجن سنة ونصف السنة عن كتابه " التهجير القسري للأكراد ,,. ونظراً لإفتقاد توقيع الحاكم فقد إعتبر الحكم في 10 تموز غير ساري المفعول.

1978 صدر عليه الحكم بالسجن لمدة 3 سنوات عن كتابه " المنهج التاريخي التركي ونظرية لغة الشمس والقضية الكُردية ,, ، وأعتقل في 6 كانون الأول " لايزال معتقلاً من ذلك الوقت ,, .

1979 في 6 أيلول حكم عليه وهو في السجن ونقل إلى سجن Topbaşi في اسطنبول.

1982 في 23 أذار حكم عليه بالسجن 10 سنوات لقيامه في 1980/8/14 بتوجيه رسالة إلى إتحاد الكُتاب السويسري نشرت باللغتين الإنكليزية والفرنسية، كما صدر عليه حكم أخر بالنفي داخل تركية بعد إنتهاء مدة سجنه.

رسالة إلى الأونيسكو

مدخل :

لقد قرأت بإمعان قرار الهيئة العامة للأونيسكو بتاريخ 27 تشرين الثاني 1978 بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد أتاتورك، وفي عام 1981 تمر الذكرى المئوية لميلاد أتاتورك. وبهذه المناسبة أود أن أبين رأي حول قرارالأونيسكو. أن قرار الأونييسكو يؤكد بأن أتاتورك قد خاض أول نضال وطني وتحرري ضد الامبريالية والاستعمار وقاده إلى النجاح. ويقول القرار بأن أتاتورك " قد أوضح لشعوب الشرق المضطهدة والمستعبدة طريق الحرية ,,. وأن " كمال أتاتورك لم يقد النضال التحرري لشعبه فقط، وإنما أراد أن يبين لشعوب الشرق المضطهدة والمستعبدة طريق الخلاص، وأنه رغب من صميم قلبه أن تتمكن هذه الشعوب من تحرير نفسها من العبودية وتدبير امورها كشعوب مستقلة، لقد كان هذا الهدف هو حجر الأساس في نضاله ضد الامبريالية والاستعمار ,,، ويؤكد القرار بأن أتاتورك قد حقق أهدافه، وهذا يعني بأن الشعوب الخاضعة والمستعبدة إستطاعت بفضل فكر ووعي أتاتورك، واحدة بعد الأخرى، أن تنال حريتها وأستقلالها. إن اللأونيسكو منظمة عالمية هدفها تحقيق وتثبيت العدالة والقانون والحريات والديمقراطية بواسطة التربية والعلم والثقافة، وتعمل جاهدة على إحياء مفاهيم حقوق الإنسان والحرية والمساواة بين الشعوب، وهي تحاول تثبيت هذه المفاهيم في الحياة السياسية للمجتمعات. والهدف الأسمى للأونيسكو هو اشراك كافة المواطنين في بلد ما في الحياة الثقافية . ومن الأهمية بمكان تطوير وتقوية المجتمعات المدنية وموازنتها بالمؤسسات السياسية. وهذا هو الطريق الوحيد لتطوير الحياة الداخلية للإنسان وإبداع وتطوير الحقوق الإنسانية والإستقلالية الفردية ضمن إطار الدولة.

وفي الحقيقة فإن التقييمات التي تضمنها قرار الأونيسكو بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد أتاتورك هي تقيمات غير علمية.

إن هذه الإعتبارات تتضمن إيدولوجية، وهي تنسجم مع الإيديولوجية الرسمية القائمة على الكذب، أي على ايديولوجية الدولة التركية. ولهذا فإن هذه الإعتبارات تناقض الحقيقة والواقع وبعيدة عن الصواب. وهذا بدون شك تناقض عميق للأونيسكو التي تهدف إلى تحقيق مثالية الأمم المتحدة عن طريق التربية والعلم والثقافة. ولذلك فإنه من الضرور إظهار ذلك للعيان.

لقد برزت شخصيات كثيرة استطاعت أن تمارس تأثيرها على تاريخ منطقة أو شعب أو دولة، سواء أكانت تلك الشخصية قائداً عسكرياً أو سياسياً أورئيس دولة أو قائد حرب عصابات أو غير ذلك، وإن التاريخ قد قيم تلك الشخصية بشكل موضوعي بحيث يشمل التقييم أفكار تلك الشخصيات وأعمالها. وبدون أخذ هذين العاملين بعين الإعتبار أي الفكر والعمل فإنه من الصعب الوصول إلى تقييم علمي ثابت وراسخ.

إن أتاتورك هو أحد تلك الشخصيات التي أثرت في تاريخ الشرق الأدنى وتركت بصماتها على تاريخ الشعب التركي والشعب الكُردي والدولة التركية وكذلك دول الشرق الأدنى مثل إيران والعراق وسورية، كما مارست تأثيرها على مجرى الأحداث العالمية وعند تقييم أتاتورك فإنه من الخطأ الإقتصار على أفكاره و آرائه وكتاباته وخطبه.

إن تقييماً كهذا لايظل فقط ناقصاً وإنماً مغالطاً للحقيقة ويؤدي بالنهائه إلى الإبتعاد عن الوقائع واستخلاص الأحكام منها. أهم من ذلك هو تحليل أعمال أتاتورك وتقييمها، ومقارنة هذه الأعمال بكتابات وخطب أتاتورك ثم الحكم عليهما معاً.

إن أهم أعمال أتاتورك هي حرب 1919 – 1922، والحزب الذي أسسه " حزب الشعب الجمهوري,, ومساهمته الحاسمة في تأسيس الجمهورية التركية. إن التقييم يجب أن يشمل أعمال أتاتورك التاريخية وأفكاره معاً. إننا نريد في مقالنا هذا التطرق إلى القضية الكُردية، وهذا يعني تقييم أعمال وأفكار أتاتورك على ضوء المسألة الكُردية. وسوف نحاول تحليل وتقييم أعمال أتاتورك وأفكاره على ضوء حقيقة وجود الشعب الكُردي وحقيقة وجود كُردستان. وبإختصار فأننا سوف نقيم افكار أتاتورك من خلال أعماله ضد كُردستان.

<u>1) تقسيم كُردستان</u>

تجزئة إمبريالية، ممارسة سياسة " فرق تسد ,, تجاه الشعب الكُردي وأتاتورك.

في أذار 1933 قال أتاتورك ما يلي: " ... أنظروا إلى الشمس التي تبزع من الشرق، مثلما أرى شروق الشمس من الأفق هكذا أرى نهوض شعوب الشرق، لا تزال هنالك كثير من الشعوب الشقيقة تسعى إلى الحرية والاستقلال، إن نهوض هذه الشعوب غايته التقدم والرخاء، وإنها سوف تجتاز كافة الصعوبات والحواجز وسوف تصل إلى الحرية التي تنتظرها.

إن الإستعمار و الإمبريالية سوف يزولان من وجه الأرض وإن إختلافات الدين واللغة واللون بين الأقوام والشعوب سوف تضمحل ,,. وإذا نظر الإنسان إلى هذه الأقوال فسوف يقتنع بسهولة بأن أتاتوك كان خصماً للإمبريالية والإستعمار، وإن أتاتورك يؤكد بأن كافة الشعوب المضطهدة والمحرومة من الإستقلال وألمستعبدة سواء في الشرق أو في بقية أنحاء العالم سوف تنال حريتها وإستقلالها، وأنه يؤيد من صميم قلبه كفاح هذه الشعوب لأجل الحرية والإستقلال " إن الإستعمار والإمبريالية سوف يزولان من وجه الأرض وإن إختلافات الدين واللغة واللون بين الأقوام والشعوب سوف تضمحل ,, .

إن هذه الأقوال غير كافية لمعرفة وتقييم أتاتورك، إن لم يكن تجسيداً صالحاً لهذه الأراء، لقد أنجز أتاتورك جملة من الأعمال التي يجب معرفة مضمونها ومن ثم تقييمها، لذلك فإنه من الضروري معرفة أعماله التاريخية وإظهارها للرأي العام.

خلال الحرب العالمية الأولى وفي نهايتها وقعت أحداث كثيرة تتتعلق بالمسألة الكُردية. إن تقسيم وتجزئة كُردستان الذي جرى في الربع الأول من القرن العشرين في الشرق الأدنى والذي ترك أثاره حتى اليوم هو أهم هذه الأحداث، بل هوالحدث الأهم.

إن إستعمال سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكُردي وتقسيم كُردستان حسب مخطط إمبريالي إستعماري ذو أهمية بالغة في تاريخ الشرق الأدنى. إن إنتهاك الحقوق القومية والديمقراطية للشعب الكُردي وحقه في تأسيس دولته الحرة والمستقلة هو أحد أهم التطورات السياسية التي تطبع تاريخ الشرق الأدنى حتى يومنا هذا. إن محاولة تجزئة الشعب الكُردي بواسطة حقول الألغام والأسلاك الشائكة ومراكز الحراسة والمحافظة على هذا الوضع عن طريق الإضطهاد والجيوش المدججة بالسلاح هي أهم الأحداث في يومنا هذا.

وبدون شك فأن التجزئة الإمبريالية لكُردستان وإستخدام سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكُردي هي عمل الدول الإمبريالية والإستعمارية آنذاك، لقد كان من أهداف إتفاقية سايكس بيكو عام 1915 بين إنكلترا وفرنسا وروسيا القيصرية بالاتفاقيات التي تبعتها تقسيم المناطق الباقية داخل حدود الدولة العثمانية، وهكذا تم تقسيم أجزاء من كُرستان، وبعد قيام ثورة أكتوبر عام 1917 فضح البلاشقة هذه الإتفاقيات السرية.

إن أبرز نتائج ثورة أكتوبر هي تغير ميزان الثقل السياسي في الشرق الأدنى بل وفي بقية العالم، حيث برز الفكر الإشتراكي وظهرت على مسرح الأحداث السياسية قوى جديدة أثرت بشكل حاسم على العلاقات السياسية في العالم. لقد كان ظهور الدولة التركية كإستمرار للإمبراطورية العثمانية هو نتيجة الصراع بين العالم الإمبريالي والعالم الإشتراكي، كما أن تأسيس الدولة التركية قد أثر بدوره على التوازن السياسي الجديد. وهكذا إستطاع الكيان الحديث الذي يمثل إستمرار الإمبراطورية العثمانية أن يؤمن لنفسه حرية التصرف والتقرير في خضم التوازن السياسي بين العالم الإمبريالي وإنكلترا وفرسنا وإيطاليا وغيرها والحكم البلشفي.

وفي هذا الوضع الجديد جرى الحدث الذي يمكن تعقبه، ألا وهو تقسيم وتقطيع أوصال كُردستان تحت إشراف الإمبريالية الإستعمارية وإستعمال سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكُردي. والحدث المهم الأخر كان إبادة الشعب الأرمني عن طريق المجازر والتهجير.

إن الصراع الإمبريالي حول تقسيم كُردستان جرى في الأعوام 1915 – 1925 وبدون شك فإن لذلك أسباب تمتد جذورها إلى القرن التاسع عشر والقرون التي سبقته، ولكن الأهم هو تحليل سنوات 1919 – 1923 حيث كان الكماليون هم المتعاونون مع الدول الإمبريالية الغربية مثل إنكلترا وفرنسا.

ومن المعروف بأن الإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى كانت تضم بين حدودها مناطق عربية مثل العراق وسورية والعربية السعودية واليمن ولبنان وفلسطين ومصر وليبيا وتونس والجزائر . أما مناطق البلقان مثل ألبانيا واليونان وبوسنة والهرسك وصربيا فقد تحررت من الأمبراطورية العثمانية. وبعد الحرب العالمية الأولى لم يطالب الكماليون بكل هذه المناطق بإعتبارها " إن هذه الأراضي ملك أسلافنا ,, و" فوق هذه الأراضي جرت خيول أجدادنا ,, أو " هذه الأرض مروية بدماء أجدادنا ,, أو" هذه الشعوب هم أخوتنا في الدين، وقد عشنا معهم بتفاهم منذ قرون... ,, .

لقد تفاهم الكماليون بسهولة مع الإمبريالية الغربية مثل إنكلترا وفرنسا فيما يخص المناطق العربية، وأما شعوب البلقان فقد إستطاعت قبل ذلك أن تحرر نفسها وتحطم النير العثماني، وأحرزت حركاتها

التحريرية النصر، ولقد قبل الكماليون هذا الأمرالواقع. وفيما يتعلق بمسألة الخلافة فقد إتفق الكماليون أيضاً مع الإنكليز، إذ أرادت إنكلترا أخذ الخلافة من الأتراك وإعطائها للعرب وكان مصطفى كمال يرغب في إقصائها ويخطط لتصفيتها بتحريرها من مضمونها السياسي وتفاهم في ذلك مع أنور باشا وجمعية " الإتحاد والترقي ,,.

وقبل الحرب العالمية الأولى كانت أجزاء كبيرة من كُردستان وأرمينيا واقعة ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية، ولكن الكماليون الذين تنازلوا بسهولة عن شبه جزيرة البلقان والمناطق العربية تشبثوا بالمناطق الكُردية والأرمنية وإعتبروا " هذه الأراضي هي ملك أسلافنا ,, أو " فوق هذه الأراضي جرت خيول أجدادنا ,, أو " هذه الأراضي مروية بدماء أجدادنا وقد ورثناها عن آبائنا ,, وادعوا: " إنهم إخواننا في الدين وقد عشنا معهم بتفاهم منذ قرون ,, .

أما إنكلترا وفرنسا فقد أدركتا بأن كُردستان غنية بالنفط ولم يكن يريدان ترك هذه الثروة للكماليين.

وهكذا بدأ الكماليون صراعهم لنيل حصة الأسد من كُردستان تحت ستار مجابهة الإمبريالية الإنكليزية والفرنسية وإنتهكوا بذلك الأماني القومية والديمقراطية للشعب الكُردي، ولأجل إجهاض هذه الأماني فقد تعاونوا مع الإمبريالية. وفي عام 1918 جرى في كُردستان الجنوبية أي " العراقية ,, حدث هام حيث ثار الأكراد لإنتزاع حقوقهم القومية، وأخمد الإنكليز هذه الإنتفاضة القومية والديمقراطية بكل وحشية، لقد هدف الأكراد في كُردستان الجنوبية تحت قيادة الشيخ محمود إلى تأسيس دولة مركزية مستقلة، ولكن إنكلترا قاومت رغبة الأكراد، في الحرية والإستقلال بالحديد والنار وحاولت ربط هذا الجزء من كُردستان بالمملكة العراقية التي تشكلت حديثاً تحت إنتدابها، أما الكماليون فقد طالبوا بكل ضراوة بضم كُردستان التي تشمل مناطق كركوك والموصل.

وخلال سنوات الحرب قال الكماليون بأن الأكراد والأتراك أخوة، وأن الأكراد سوف يحصلون على حقوقهم القومية بعد إنتهاء الحرب فإستغلوا بكل مهارة سوء التفاهم بين المسلمين والمسيحين حيث قالوا:" أنهم – أي الدول الغربية – يريدون أن يؤسسوا أرمينيا على أرض كُردستان ,, . وهكذا أراد الكماليون توجيه الإتهامات للدول الغربية من جهة، وخلق وتعميق التناقضات بين الأرمن والأكراد من جهة أخرى. وعدا ذلك حاول الكماليون إستمالة الأكراد إلى جانبهم مقلدين بذلك سياسة جمعية الإتحاد والترقي والسياسة العثمانية القديمة، لقد كانوا في قرارة أنفسهم ضد أماني الأكراد في الحرية والإستقلال ويضمرون معهم السوء واستطاعوا تعليل الأكراد بالأمال لكسب الوقت وبعدها حاولوا تصفية مطالبهم وأمانيهم. لقد نجح الكماليون في سياستهم حيث تنازلوا من طرف عن الأراضي العربية والبلقان ووضعوا نصب أعينهم إغتصاب مناطق من كُردستان وأرمينيا.

لقد حسم الكماليون التنازع الذي دار بينهم وبين الإمبرياليين الغربيين لأبناء كُردستان تحت الإحتلال لصالحهم ولكن هذا التنازع ساهم بعد ذلك في إيجاد التفاهم بين الكماليين من جهة والإمبريالية والإستعمارية من جهة أخرى، وخاصة ما يتعلق بتقسيم كُردستان وإنتهاك حقوق الشعب الكُردي في تأسيس دولته المستقلة وإخماد الحركة التحريرية الكُردية بالحديد والنار، والتجزئة الإمبريالية لكُردستان وإنتهاج سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكُردي وتحطيم كيانه القومي.

لقد نشد الشعب الكُردي الحرية والإستقلال وأراد التخلص من القهر والعبودية، لأجل ذلك ثار وناضل،

ولكن الإمبريالية الغربية والمتعاونون معهم " أي الكماليون ,, والقوى الإستعمارية في الشرق الأدنى كانت تملك القوة الكافية.

وبعد العشرينات توطدت السياسة الإمبريالية والإستعمارية بكُل مؤسساتها ونتائجها التي إمتدت إلى يومنا هذ. إن سياسة التجزئة الإمبريالية والإستعمارية قد قطعت أوصال كُردستان ونالت منها في الصميم. لقد هدفت سياسة فرق تسد إلى تحطيم وحدة الشعب الكُردي وتم عزل الأكراد عن بعضهم بواسطة الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ومراكز الحراسة ليتسنى نسف الصلات بين أبناء الشعب الكُردي وإضعاف شعوره القومي.

وكنتيجة لهذه السياسة فقد تم وضع الأجزاء الجنوبية من كُردستان تحت سيطرة الإنكليز والمناطق الجنوبية الغربية تحت سيطرة الفرنسيين، ووضعت الأجزاء الشمالية من كُردستان تحت سيطرة الكماليين. أما الأجزاء الشرقية من كُردستان فقد كانت منذ القرن السابع عشر تحت سيطرة الشاه الإيراني. وهكذا قسمت كُردستان في بداية القرن العشرين إلى أربعة أجزاء. ومنذ ذلك الحين جرى إخماد الحركات الكُردية التي ظهرت إلى الوجود في أحد تلك الأجزاء بتعاون هذه القوة الإمبريالية والإستعمارية. وهكذا كان من السهل توجيه الضربات الإنتقامية للأكراد حيث أن تقسيم الشعب الكُردي قد فتت قواه وإضعفها. وعدا ذلك فقد جرى تقسيم الجزء الذي كان تحت سيطرة الشاه الإيراني حيث أن القسم الذي كان تحت سيطرة روسيا القيصرية قد دخل الأن داخل حدود أرمينيا السوفياتية. وفي عام 1923 جرى توقيع إتفاقية لوزان بين تركيا والقوى الإمبريالية. وأهم ما يميز هذه الإتفاقية كونها إتفاقية إمبريالية وتقسيمية، حيث أضفيت الشرعية على سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكُردي وكُردستان بواسطة الضمانات الدولية . بعد تأسيس الجمهورية التركية تم إخماد الحركات الكُردية وأفكار الوجود القومي للشعب الكُردي. إن مصطفى كمال وبقية الكماليين الذين صرحوا في سنوات 1919 -1922 بأن " الأتراك والأكراد هم أخوة ,, و " بعد النصر سوف ينال الأكراد حقوقهم القومية ,, قد تُنكروا الاَن حتى لوجود الشعب الكُردي وتراجعوا عن أقوالهم ووعودهم وبدلاً من ذلك ظهرت الإدعاءات: " لايوجد شيء أسمه شعب كُردي أو لغة كُردية,, و "الأكراد هم أتراك جبليين، وما يسمى باللغة الكُردية هي أحدى اللهجات التركية ,,. وأتخذت ونفذت كافة الإجراءات لتحطيم اللغة والثقافة الكُردية وطمس الخصائص الأساسية للشعب الكُردي: إبادة عن طريق المجازر، إبادة عن طريق الإعدامات، تصفية عن طريق التهجير داخل تركيا، تصفية عن طريق التهجير خارج تركيا، تصفية عن طريق الصهر القومي إلخ...

وإستعانت الحكومة بكافة أدوات الإضطهاد الأيديولوجية من صحافة وراديو وتربية وتعليم ودعاية إلخ.. بطمس الخواص القومية للشعب الكُردي وتطبيق عملية الصهر القومي.أما الذين حاولوا الدفاع عن الخواص القومية للشعب الكُردي والمحافظة على كيانه فقد واجهتهم الدولة بأكثر الوسائل وحشية: حراسة، بوليس، درك، محاكم، سجون، ومشانق.

إن إستعمال هذه الأساليب يعني فقط إستعباد الشعب الكُردي وتقييده بالأغلال ووضعه تحت نير الإضطهاد، ويعني تصعيد سياسة النهب تجاه الشعب الكُردي والتي مورست منذ العهد العثماني، ويعني إزالة الخواص القومية للشعب الكُردي وإنتهاك كرامته وإعتباره، وإبقاءه تابعاً ومضهداً وخاضعاً مستعبداً، ويعني تقويض الكيان القومي للشعب الكُردي وإزالة إسمه من قاموس اللغة والتاريخ.

إن هدفنا من هذا العرض ليس سرد تاريخ كُردستان والشعب الكُردي وليس كذلك شرح التجزئة الإمبريالية لكُردستان وسياسة فرق تسد وأسبابها ونتائجها، أن غايتنا من هذا العرض هو الحكم على أفكار وأعمال أتاتورك ككل، ومن أجل إظهار أحد جوانب أعمال أتاتورك فأنه من المفيد أن نعيد إلى الأذهان التطورات التي وقعت حول كُردستان، وفي هذا المجال تبرز بعض الأسئلة الجوهرية:

كيف إستطاع أتاتورك أن يتكلم عن الحرية والإستقلال للشعوب المضطهدة وهو الذي مارس تجاه الشعب الكُردي أشد أنواع الإضطهاد وحشية؟ كيف أستطاع أن يزعم بأنه يؤيد نضال هذه الشعوب من أجل الحرية والإستقلال؟ كيف يستطيع أحد ما أن يقول بأن الإستعمار والإمبريالية سوف يختفيان من وجه الأرض وهو ينفذ سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكُردي وينفذ أكثر الإجراءات والمجازر الوحشية في كُردستان؟ هل أستطاع الإدعاء بأنه ناهض الإمبريالية والإستعمار وهو الذي تعاون مع الامبريالية الغربية ليتمكن من تقسيم وتجزئة كُردستان ويمارس سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكُردي؟

كيف أستطاع أتاتورك الإدعاء بأن علاقات المساواة يجب أن تسود بين الأقوام والشعوب وهو الذي حاول بكافة الوسائل المتاحة له تحطيم الكيان القومي للشعب الكُردي؟ كيف استطاع الإدعاء بأنه يعمل لأجل المساواة داخل بلده؟ كيف أستطاع أن يطالب بالحرية للشعوب المضطهدة وهو الذي سخر كافة الأدوات الأيدولوجية والسياسية والإقتصادية والعسكرية لطمس كيان الشعب الكُردي؟

كيف يتجرأ أحد على القول:" كما أرى الشمس تشرق من الشرق،هكذا أرى نهوض شعوب الشرق المضطهدة والمستعبدة ,, وفي الوقت نفسه يستخدم أبشع وسائل القمع ضد نهوض الشعب الكُردي وأمانيه القومية والديمقراطية. كيف إستطاع أتاتورك يزعم بأنه يؤيد من صميم قلبه النضال التحرري للشعوب المضطهدة بينما كان هدفه الرئيسي إجهاض الحقوق القومية والديمقراطية للشعب الكُردي وتمزيقها؟ كيف إستطاع مصطفى كمال أن يبين للشعوب المضطدة الطريق ضد الإمبريالية والإستعمار وهو الذي تعاون بكل الوسائل مع الامبريالية لتحطيم الوجود القومي للشعب الكُردي؟

علينا أن لا ننسى بأن مصطفى كمال في عام 1933، حينما كان يؤكد مزاعمه السابقة، كان ينفذ أبشع إجراءات الإضطهاد ضد الأكراد، و وضع كُردستان تحت سلطلة الحكام العسكريين والحافظين الاتراك. من جهة كان الإدعاء بأن الأكراد هم أتراك أو أتراك جبليين، ومن جهة أخرى كانت المحاولات جارية على قدم وساق لإحاقهم وتصفيتهم.

وتحت شعار " التهجير القسري ,, جرى إصدار قرارات التهجير وتنفيذها، حيث تم تهجير الأكراد صغاراً وكباراً، نساءاَ ورجالآ، شيوخاً وشباباً إلى المناطق الغربية من تركيا وتم إخلاء الكثير من القرى والقصبات من سكانها وهجرت عشائر بكاملها و أنشأت مناطق محرمة وموورست سياسة عشوائية في كُردستان، إن قانون - تونجلي - الذي صُودق عليه سند 1935 والذي طبق تجاه الثورة القومية في ديرسم في أعوام 1937 – 1938 وهو أكثر القوانين عشوائية. أما قانون " التهجير القسري ,, عام 1934 والذي تضمن " 2510 ,, مادة فهو صورة واضحة لهذه الحقبة الزمنية .

لذلك من الأهمية التمعن في أقوال أتاتورك التي وردت في خطابه في اَذار 1933. أن الآراء التي أوردها في الخطاب لم تكن علمية وإنما إيديولوجية. ومن الضروي أن نتفحص ونحلل جذور وتطورات هذه الإيديولوجية.

2) السيمات الأساسية للإيديولوجية الكمالية والجمهورية التركية

كما ذكرنا سابقاً فقد تعايش الأتراك والعرب والأكراد والشراكسة والألبان والبلغار واليونانيين والصربيين والرومانيين واللاز والأرمن وغيرهم ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية. ومن هذه الناحية فقد أخذت الإمبراطورية العثمانية مظهراً كوسموبوليتياً " أي لا قومي ,,. وفي القرن التاسع عشر أشتعلت الحركات القومية للتحرر والإستقلال في البلقان ضد الإمبراطورية العثمانية وإستطاعت أن تحرز النصر وتؤسس دولها المستقلة، وتمكن اليونان والبلغار والصربيين والرومانيين من بناء كيانهم الوطني المستقل، وفي الحرب العالمية الأولى إنفصل العرب عن الدولة العثمانية وقبل ذلك تخلص اللألبان من السيطرة العثمانية.

لقد قبل العرب قيام دولهم تحت حماية " الإنتداب الإنكليزي ,, أو " الإنتداب الفرنسي ,,، وفي ذلك الوقت بدأ الأكراد أيضاً نضالهم من أجل التحرر. ولكن الإمبريالية الغربية تصدت لرغبات الأكراد ومحاولاتهم التحريرية وقمعها بالقوة، وكانت الحكومة الكمالية في ذلك الوقت أهم المتعاونين مع الإمبريالية الغربية وهكذا تم تقسيم وتقطيع أوصال كُردستان ومورست سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكُردي وتم إلحاق مناطق كبيرة من كُردستان بالدولة التركية وإبتلعت جمهورية تركيا القسم الأكبر من كُردستان .

لقد قامت هذه الدولة الجديدة كنتيجةٍ لحرب 1919 – 1922 بين الأتراك واليونان وبين الأتراك والأرمن، وبعد القمع الدموي للحركة التحررية الكُردية . إن الدولة التركية الحديثة كانت إمتداداً للإمبراطورية العثمانية ومختلفةٌ عنها في إعتمادها على " القومية التركية,,، وبعد ذلك تم الإدعاء بأن تركيا هي دولة قومية و أن من يعيش داخل حدودها فهو تركي .

في السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية ظهر تيار " القومية التركية ,, الذي لاقى تأييداً بأمل إنقاذ الإمبراطورية، أما التيار الإسلامي والتيار العثماني فقد لاقى الفشل. وكان هذا التيار القومي يهدف إلى إعادة تنظيم الإمبراطورية تحت قيادة الشعب التركي. وإنسجاماً مع الشروط الموضوعية لعام 1920 فقد تم تحجيم " القومية التركية ,, عن طريق " الميثاق الوطني ,, وهنا تكمن النقطة الأكثر أهمية، إذ أنه عاشت داخل الإمبراطورية العثمانية شعوب كثيرة وأتخذت هذه الإمبراطورية شكلً غير قومي. أما داخل الجمهورية التركية ـ وريثة الإمبراطورية العثمانية ـ فقد عاش شعبان على الأقل: الأتراك والأكراد. ورغم ذلك تم الإدعاء بأن الدولة التركية الجديدة هي دولة قومية ولا يعيش داخل حدودها شعب أخر عدا الأتراك . ولا شك بأن شعوبٌ أخرى كانت تعيش داخل هذه الحدود، إذ أنه رغم مجازر 1915 فلازال يوجد قسم كبيرٌ من الشعب الأرمني بالإضافة إلى اللاز الذين لم يتمركزوا في منطقة معينة وأنما كانو مبعثرين في الأناضول، وفي كرُردستان كان يعيش الشراكسة . وأهم هذه الشعوب بلا شك هم الأكراد نظراً لعددهم الكبير وبقائهم على أرض وطنهم كُردستان.

وأن إمتدادات هذه المنطقة الجغرافية إلى إيران والعراق وسورية هي أيضاً أجزاء من كُردستان .

وهكذا فأننا نجابه حقيقة سوسيولوجية ألا وهي الوجود الفعلي للشعب الكُردي. أما أتاتورك فلم يرد أن يحل هذه المشكلة بشكل ديموقراطي وإنما عن طريق القمع والقوة والإرهاب والحشية والمعتقلات، و عن طريق ايديولوجية تبرر له أسلوبه وممارساته . ومما لاجدال فيه بأن أي موقف نظري يحبذ التعاون مع الامبريالية الغربية ويبرر تجزيء وتقسيم كُردستان وممارسة سياسة فرق تسد ضد الشعب الكردي لا يمكن أن يوصف بالحل الديمقراطي.

وهكذا نرى لأول مرة في دستور 1924 إستخدام الوسائل الإيديولوجية لحل المشكلة السوسيولوجية والسياسية للكيان القومي للشعب الكردي، وجرى بدون شك إستخددام أدوات القمع العسكرية لتثبيت هذه الإيديولوجية .

وحسب دستور 1924 فأن كل من يعيش داخل حدود الجمهورية التركية هو تركي وسعيد بأن يكون تركياً، وذلك فأن " الدولة التركية أرضاً وشعباً هي كلٌ لا يتجزأ ,,. وهكذا جرت محاولة حل مسألة سوسيولوجية وسياسية وتغير واقع عملي ووجود فعلي عن طريق فقرات القانون، ولأجل تطبيق ذلك بذلت جهود كثيرة .

وبما أن القانون يعتبر كل واحد تركياً فأن كل كُردي هو تركي. لذلك فرض على الأكراد أن يتنازلوا عن شخصيتهم وخواصهم القومية ويقبلون عملية التتريك. لذلك أُلزم الكُردي على القول: " إنني تركي وأنا سعيد بذلك ,, أو " أنني أعتبر نفسي سعيداً لكوني تركياً ,, وهكذا إعتبر الأكراد الذين يحافظون على شخصيتهم ويطالبون بحقوقهم القومية مذنبين أمام القانون أو خونة للوطن يجب إستئصالهم وعزلهم عن بقية المجتمع ومحاربة أفكارهم أو تصفيتهم عن طريق المجازر أو إبادتهم بواسطة الإعدامات أو التهجير ومحاولة تتريكهم بسرعة. كل هذا كان نتاج التفكير والممارسة الشوفينية.

وبعد عام 1923 بذل جهود كبيرة لتطبيق هذا القانون وتم إنكار الوجود القومي للأكراد. أما الذين رفضو التنازل عن شخصيتهم الكُردية وخصائصهم الكُردستانية فقد تعرضوا لأبشع أنواع الإضطهادات القمعية. وكان الإسلوب الغالب هو الإختطاف، كما جرى نفي أعداد كبيرة من الأكراد و أخليت كثير من القرى والقصبات من سكانها الأكراد وهجرت عشائر بكاملها وأوجدت االمناطق العازلة.

وكان هدف كل ذلك هو إذابة وصهر الأكراد بين الأتراك وتحطيم الخواص القومية للشعب الكُردي. وجرى تهجير الأكراد إلى المناطق الساحلية على بحر إيجا والبحر المتوسط وداخل الأناضول وتراقيا، كما قامت السلطات بمساع واسعة لإسكان الأتراك في المناطق الكُردية وجلبت الأتراك الذين غادروا بوغوسلافيا ورومانيا واليونان وبلغاريا والإتحاد السوفيتي وأسكنتهم في المناطق الكُردية التي أخليت من سكانها. وبينما كانت الجمهورية التركية مشغولة بهذه المحاولات قامت إنكلترا بإجراءات شبيهة في كُردستان الجنوبية وكذلك فرنسا في كُردستان الجنوبية الغربية وإيران في كُردستان الشرقية. وكل هذه الإجراءات وإن أختلفت في الشكل فأنها كانت متشابهة في المحتوى.

وهنا تبرز إحدى السمات الأساسية للدولة التركية: الموقف المعادي للأكراد. وأحد الأهداف الرئيسية

هو إلغاء كلمة (كُردي) و (كُردستان) من قاموس اللغة والتاريخ والتقويض الكامل لميزات المجتمع الكُردي. ولأجل تحقيق هذا الهدف فقد أصبح الشعار الرئيسي للدعاية هو" صيانة وحدة الدولة شعباً و أرضاً ,,، أما السمة الثانية للدولة التركية فكانت معاداتها للشيوعية، بالأضافة إلى جوانب أخرى أهمها فصل الدين عن الدولة لكن هذه الجوانب الأخرى بقيت محدودة ضمن إطار السيمتين الأساسييتين. لنقف الأن عند الموقف المعادي للأكراد وهذا يعني الموقف العنصري والإستعماري.

إن أهم أسس هذه الإيديولوجية الرسمية تتعلق بمسألة الوجود القومي للشعب الكُردي، ولأن هذه الإيديولويجية تنكر هذا الواقع الفعلي ولا تريد أن تعترف به فَلا بُد لها من أن تعتمد على الكذب، ولهذا فسوف نتحدث عن إيديولوجية قائمة على الكذب ، لأنها تعتمد عليه كعنصر ضروري. إيديلولويجية إعتمدت فقط على الكذب. إنها حاولت أن ترسخ "حقيقة إيديولوجية ,, بدلاً من الحقيقة الواقعية، الحقيقة المادية، التي فرضتها الحياة . وبات لزاماً على كل مرء أن يقتنع بهذه " الحقيقة الإيديولوجية ,, وينكر الحقيقة الواقعية، الحقيقة التي فرضتها الحياة.

إن العلاقة بين الإيديووجية الرسمية والكذب يمكن توضيحها بما يلي: لنأخذ شخصاً يقول: " إن الفيل هو شجرة ,,، إنه يرى الفيل كشجرة. ما مقدار صحة أقواله أو تقديراته عندما يتكلم عن الفيل؟ وعندما نعرف بأن حواسه تخدعه فمن الطبيعي أن يكون مفهومه عن الفيل مغلوطً وخاطئاً لأنه يرى الفيل بشكل خاطئ، لأنه يراه كشجرة.

أن كافة الأحكام اللاحقة لهذا الشخص سوف تستند على الشجرة وليس على الفيل. ونفس المنطق يسري على إيديولوجية تستند على موقف حسي وتعتبر الأكراد أتراكاً، ولذلك فأن أحكامها اللاحقة سوف تستند على الأتراك.

لقد قيل بأن: ".. أتاتورك هو أنسان قومي، ولكن قوميته ليست لها جذور عنصرية. أنه يعتبر كل واحد يعيش على الأرض التركية ويعتبر نفسه تركياً، بأنه تركي. لأن هذا الشخص يعبر عن قناعته عندما يقول: كم هو سعيد ذلك الذي يقول عن نفسه أنني تركي وأن " الكمالية تعتبر كل شخص يعيش على الأرض التركية ويعتبر نفسه تركياً بأنه تركي ,, .

في البداية تم إلحاق كُردستان الشمالية ووضعها تحت النير التركي ثم مورست السياسة العنصرية الإستعمارية وتم حل المشكة بشكل إيديولوجي، إذ سميت المناطق الكُردية بالأراضي التركية، وفي النهاية قيل: " كل من يعيش في تركيا هو تركي، وكل من يعتبر نفسه تركياً فهو تركي ,,.

وهنا يطرح نفسه السؤال التالي: هل يمكن بواسطة مواد القانون أو قرارات المحاكم أو تأويلات محاكم النقض القضاء على حقيقة سوسيولوجية ؟ إذا كان ذلك ممكناً فلماذا لاتطبق الدولة التركية نفس الأسلوب في قبرص مثلآ؟ لنفترض مثلاً إحتلال قبرص باكملها وقيام الحكومة التركية مباشرة بإصدار دستور ما تحوي مواداً مثل: " كل من يعيش في قبرص فهو تركي ,, أو " إن دولة قبرص أرضاً وشعباً كل لايتجزأ ,,، وهكذا سوف يجري تتريك القبارصة اليونان وتقويض كيانهم القومي، وهكذا يتم حل المشكلة القبرصية. وكما أعتبرت كُردستان أرضاً تركياً وأطلق على الأكراد إسم الأتراك وتم التنكر

للوجود القومي والسياسي للأكراد فإنه يمكن إعتبارالأرض التي يسكنها القبارصة اليونان أرضاً تركياً

ويتم التنكر للوجود القومي والسياسي للقبارصة اليونان، وهكذا يمكن جعل اليونان أتراكاً. وإذا حاول القبارصة الدفاع عن حقوقهم القومية والديمقراطية فليس أسهل من إعتبارهم" منشقين,, و" إنفصاليين ,, ، والذين لايريدون أن يصبحوا أتراكاً فيمكن إتهامهم بـ " خيانة الوطن ,, أو الإدعاء بأن

" قبرص التي تشكل أرضاً وحكومةً كلًا لا يتجزأ، تتعرض لخطر التقسيم من العدو الداخلي والعدو الخارجي ,, ، وأن الذين يتمردون على مواد الدستور " المقدسة ,, ويتعاطفون مع الحقوق القومية والديمقراطية لليونان فيجب إعتقالهم وإستجوابهم والقائهم في السجون.

إن هذه الإحتمالات السابقة إنما هي مجرد تصورات ولا يمكن أن تحدث لأن الشعب اليوناني لن يُترك لمصيره وحيداً كما جرى للشعب الكُردي ، إذ سوف تتدخل المنظمات العالمية مثل منظمة الأمم المتحدة وعندها سوف نرى ضغط وتأثير العلاقات الدولية. إن الدولة والحكومة التركية تدرك جيداً وزن اليونانيين في أوروبا والعالم وفي المنظمات الدولية مثل منظة الأمم المتحدة وكذلك دورهم السياسي في مختلف المنظمات والدول، ولذلك ليس بإستطاعتها القضاء على الكيان القومي لليونانيين عن طريق القرارات الإدارية.

ولكن الدولة التركية تعرف تماماً بأن الشعب الكردي يقف معزولاً بدون أصدقاء. في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى وفي عام 1923 جرى تقسيم وتجزيْ الشعب الكردي وأصبحت كُردستان مستعمرة دولية، حيث عملت سياسة فرق تسد الإمبريالية والإستعمارية على تقطيع أوصال كَردستان ونالت منها في الصميم. إن هذه السياية العنصرية والإستعمارية تحاول دائماً عزل حركة الشعب الكَردي القومية والديمقراطية عن الرأي العام الثوري والديمقراطي وحرمانها من كل مساعدة مادية أو معنوية . إن الحركة القومية والديمقراطية الكُردية سوف تبقى في غليان دائم، وسوف تحاول الدول التي تقتسم وتسيطر على كُردستان إخماد هذه الحركة وتحريفها عن أهدافها ودفعها الى الفشل، وهذا ما حاولته السياسة التي مورست منذ 55 سنة. وعلى سبيل الحصر فقد قامت الإمبريالية الإنكليزية في أعوام 1923 و 1928 بإستخدام سلاحها الجوي الملكي ضد الحركة القومية الكُردية في كُردستان الجنوبية. وهكذا منعت التطور القومي للأمة الكُردية وحق هذه الأمة في تأسيس دولتها المستقلة. أما في كُردستان الشمالية فقد صعّدت الحكومة الكمالية تدريجياً سياستها العنصرية والإستعمارية: تصفية بواسطة المجازر والتهجير الداخلي والتمثيل القومي " أي التتريك ,, وتم كل ذلك بشكل سريع ومكثف. أما في سورية فقد مارست الإمبريالية الفرنسية وفي إيران حكومة الشاه نفس السياسة العنصرية والإستعمارية.

إن الدولة التركية العنصرية والإستعمارية تعرف تماماً بأن للشعب الكُردي يقف وحيداً ومحروماً من أيه مساعدة دولية، وتدرك الدولة التركية بأن للشعب الكُردي كثير من الأعداء وقليل من الأصدقاء، ولأجل ذلك فإنه لا توجد دولة تعارض أو تناهض تصعيد الإضطهاد العنصري والإستعماري في كُردستان. إن المشكلة الكُردية لا تُطرح في المحاكم الدولية وتركيا لا تقف في قفص الأتهام.

إن المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة والأونيسكو والمجلس الأوربي تتغاضى عن السياسة العنصرية والإستعمارية للدولة التركية تجاه الشعب الكُردي، أما المنظمات الأخرى التي تعالج "حقوق

الأنسان,, أو " تقرير المصير للشعوب ,, أو " مناهضة العنصرية والإستعمار ,, فأنها تتظاهر بعدم إدراك النضال القومي والديمقراطي للشعب الكُردي أو بعدم معرفتها شيئاً عنه . وعلاوة على ذلك فأن الصحافة التركية والكتاب الأتراك – الذين يمكن إعتبارهم وكراً للعنصرية – فإنهم طبعاً متضامنين مع تلك السياسة. أما الدوائر الجامعية وأساتذة الجامعة والكتاب الذين يدافعون عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والمساواة فإنهم يصمتون عندما يتعلق الأمر بالقضية الكُردية ولا ينددون بهذه العنصرية وهذا الإستعمار. وحتى الحركة الإشتراكية التركية التي تتشدق بشعارات مختلفة لتحرز وزناً دولياً فأنها تحاول أن تتستر على هذه العنصرية والإستعمار.

إن هذه الحركة تعيد مراراً وتكراراً شعارات مثل " إن الحركة الكمالية هي حركة ضد الإمبريالية وضد الإستعمار ، وان مصطفى كمال أيد وساند الشعوب المضطهدة ,, .

وبهذا الخصوص فهناك فرق جوهري بين حركة التحرير القومية الفلسطينية وحركة التحرر القومية الكُردية. إن الفلسطينيون يناضلون بين قوى صديقة ولهم عدو واحد وهو اسرائيل. وإن أصدقاء الشعب الفلسطيني يُعادون اسرائيل، وعلى سبيل المثال يستطيع الفلسطينيون عندما يصعب وضعهم في الأردن أن يذهبوا إلى لبنان لمتابعة نضالهم وعندما تصادفهم صعوبات في لبنان فيمكنهم الذهاب الى سورية أو العراق أو الكويت أو ليبيا أو العربية السعودية أو الجزائر الخ... وبمكنهم الاعتماد على الدعم المالي والسياسي من كافة الدول العربية، من الكويت الى ليبيا، ومن الأمارات العربية المتحدة الى سورية، ومن العربية السعودية الى الجزائر، ومن مصر الى العراق، ومن اليمن الجنوبية حتى مراكش. وفي الوقت نفسه تتلقى الحركة الفلسطينية المساعدة السياسية والمادية من الدول الأسلامية. أما الرأي العام العالمي الثوري والديمقراطي ودول العالم الثالث فأنها تساند أيضاً هذه الحركة مادياً ومعنوياً، ومثال ذلك الإتحاد السوفيتي والصين التي تختلفان حول الكثير من المشاكل العالمية إلا أنهما يتفقان في هذه النقطة. كما أن تأثير الدول العربية في المحاكم الدولية والبترول يلعبان دوراً هاماً، حيث أن القضية الفلسطينية هي نوعاً ما قضية عربية.

أما الأكراد فإنهم يمارسون نضالهم التحرري وسط قوى معادية وضد هذه القوة المعادية وغالباً بدون أصدقاء . إن تقسيم وتجزئة كُردستان سبب هذا الوضع، أما الدول المقتسمة لكُردستان فأنها تمارس بكل شدة عداءها للشعب الكردي من أجل نهب هذه المستعمرة وإدارتها والمحافظة على وضعها الحالي وهي تتعاون فيما بينها، وعندما يجابه الأكراد صعوبات خلال نضالهم من أجل التحرر والحكم الذاتي في إحدى هذه البلدان فليس هناك بلد مجاور يمكنهم الإلتجاء اليه، حيث تقوم هذه الحكومات بتشديد الخناق ومراقبة الحدود وهكذا يتم إعتقال المناضلين الأكراد على الحدود وتسليمهم للطرف الآخر ويجري سوية نصب المشانق. وهكذا فأن الأكراد محرومين من أية مساندة سياسية أو مالية لأنه من الصعب تجاوز الحدود التي نصبتها الدول التي تضطهد كرستان بشكل عنصري وإستعماري، لذلك فإن الأكراد لا يحصلون على إحدى التسهيلات أو المساعدات التي يتمتع بها الفلسطينيون.

وهنا يظهر بوضوح الوجه المزدوج للتفكير التركي، حيث أن الدولة التركية التي تمارس سياسة القمع العنصرية والإستعمارية تجاه الشعب الكُردي تدافع في نفس الوقت عن الشعب الفلسطيني وتؤيد الحقوق القومية والديمقراطية لهذا الشعب وخاصة حقه في تأسيس دولته المستقلة. وهذا هو أيضاً موقف الديمقراطيين الأتراك والصحافة التركية والأوساط الجامعية أي بإختصار الأوساط الثقافية

التركية. أما الأكراد فيجري قذفهم في السجون عندما يقولون: " في تركيا يوجد أكراد وأنا أيضاً كُردي

" وهم يتعرضون للإستجواب والمراقبة. أما الأتراك الذين يتحدثون بإستمرار عن " العنصرية الصهيونية ,, فأنهم لايستطيعون أن يتستروا على عنصريتهم الخاصة. إن موقفهم مشبوه وغير صادق عندما يتخذون موقفين مختلفين من حركتين تحرريتين متجاورتين ومتشابهتين في الشرق الأدنى.

إن الدولة التركية العنصرية والإستعمارية تمارس إضطهادها للشعب الكُردي بكل هدوء لأنها تعرف

تماماً وضع كُردستان، وأنها لن تواجه اي انتقاد بسبب هذه السياسة العنصرية والاستعمارية في كرستان، ولن ترتفع اصوات الإحتجاج ضد ذلك.

من جهة تؤيد هذه الدولة حقوق الانسان والمساواة والاستقلال والديمقراطية ومن جهة اخرى تواصل بكل هدوء سياستها العنصرية والاستعمارية تجاه الشعب الكردي.

لذلك فأنه واجب المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والأونيسكو أن تتعاطف مع المسألة الكردية في الشرق الأدنى ، وإلا بقيت شعارات مثل حقوق الانسان وحق تقرير المصير للشعوب والمساواة والديمقراطية كلمات فارغة بلا حياة. إن التعاطف والتأييد هو الطريق الوحيد لإرساء وتحقيق المساواة الدولية وتوطيد السلام وحماية وترسيخ حقوق الانسان في عصرنا هذا .

3) الديموقراطية التركية والمسألة الكُردية :

إن النظرية الفكرية، والتي تنتمي إليها مقولة " الأكراد هم أتراك ,, مورست بدقة متناهية طوال عمر الجمهورية التركية وتم إعتبارها " فكراً علمياً ,, . وأصبح لزاماً الإعتقاد بصحة هذه النظرية وعدم إنتقادها أو التشكيك بها، ورغم أنها تناقض الواقع العملي والوجود الفعلي للشعب الكُردي فقد جرى تأكيدها وترسيخها عن سابق تصميم وضمانها وحمايتها عن طريق الدستور وقانون العقوبات. وكل معارضة حاولت النيل من هذه النظرية فقد تعرضت للعقوبات، وحاولت الحكومة ترسيخ هذه النظرية بالإضطهاد والقوة والوحشية والسجون.

إن نظرية " الدولة التركية أرضاً وشعباً هو كل لا يتجزأ ,, جرى إعادة تثبيتها في دستورعام 1961 . وفي المواد ال 648 المتعلقة بقانون الأحزاب من عام 1966 تكرر طرح هذه النظرية. وهكذا فأن المادة 89 المتعلقة بمنع الأحزاب السياسية تقول: " لايسمح للأحزاب السياسية أن تزعم بوجود أقليات في الجمهورية التركية ,, لها طابعها القومي او الدين او إختلافها اللغوي. إن الأحزاب التركية ليس لها الحق داخل الجمهورية التركية أن تحافظ أو تطور أو تنشر بلغات أو ثقافات أخرى عدا اللغة والثقافة التركية وذلك حفاظاً على الوحدة الوطنية ,, .

من هذه المواد القانونية يمكن إستخلاص النتائج التالية: داخل حدود الجمهورية التركية توجد عملياً لغة أخرى عدا اللغة التركية كما توجد ثقافة أخرى عدا الثقافة التركية، ولكن يحظر الإدعاء بوجودها

ولايسمح بتطويرها أو النشر بها. وكما نرى فإن القوانين هنا تريد إزالة حقيقة سوسيولوجية وحقيقة

فعلية من الوجود. وهنا يجري التأكيد بأن الشعب التركي والشعب الكُردي يكونان وحدة، وهذه الوحدة هي الشعب التركي، وتجري محاولة إخفاء وجود الشعب الكُردي عن طريق العقوبات والإجراءات القسرية، وهذا يعني بأن الأحزاب السياسية التركية لا تستطيع بشكل علمي معالجة هذه المشكلة السياسية والإجتماعية.

وفي هذه النقطة يجري الخلط بين مصطلح " الجنسية التركية ,, والحقيقة السوسيولوجية للوجود الفعلي للشعب الكُردي وتجري محاولة دمج هذين المصطلحين ببعضهما.

وهكذا فإن الدستور التركي لعام 1924 والدستور التركي لعام 1961 يحددان: " من يقول عن نفسه بأنه تركي فهو تركي مهما كان أصله، ومن يعتبر نفسه بكل صدق تركياً فهو تركي. يكفي أن يشعر الواحد بالسعادة قلبياً وفكرياً حتى يكون تركياً ,, .

كما جرى إستخلاص النتيجة التي تقول بأن الفكرة القومية عند أتاتورك، أي فكرة القومية التركية، ليست عنصرية وإنما لها مضمون قومي " كل من يشعر بصدق بأنه تركي فهو تركي ,, . وتم التأكيد بأن قوانين هذا الدستور لاتحمل طابعاً قسرياً أو إلزامياً، إن هذه القضية جرى حلها بشكل متسامح . ولكن هذه المشكلة ليست من السهولة بحيث تُحل عن طريق تسويات حقوقية، وبشكل أخر فإن حقيقة سوسيولوجية لايمكن حلها بشكل حقوقي.

وهنا نسأل: كيف يعامل أولئك الذين لايعتبرون أنفسهم أتراكاً ويريدون أن يبقوا أكراداً ويحافظوا على سماتهم وخصائصهم القومية؟ إن قوانين تركيا تقول: " كل من يشعر بصدق بأنه تركي فهو تركي,,، وهنا تكمن المشكلة، إذ كيف يجب معاملة أولئك الذين يعتبرون أنفسهم أكراداً. أما الحقيقة المرة فهي: أن هؤلاء يتعرضون للإضطهاد والبطش والسجون لأنه يحظر داخل حدود الجمهورية التركية الإدعاء بوجود لغة أخرى غير اللغة التركية وثقافة أخرى غير الثقافة التركية.

كا أن الدستور وقانون العقوبات يضمنان إجراءات قسرية لمنع ذلك. ولهذا السبب فأن نظرية: " كل من يعتتبر نفسه بصدق تركي فهو تركي ,, لاتتضمن أي تسامح أو محتوى ديموقراطي. إن مواداً قانونية كهذه تحتم بأن كل مواطن هو تركي إنما هي نواة الإرهاب في كُردستان.

كما يجري التأكيد بأن من لا يقُل " أنني سعيد لكوني تركياً ,, لا يمكنه الحصول على عمل في الدوائر العامة للدولة، ومارست الحكومة كافة الأساليب لتتريك أولئك الذين لايودون أن يصبحو أتراكاً، أولئك الذين يدافعون عن قوميتهم الكُردية ويحافظون على خصائص مجتمعهم الكُردي. وإذا وجد رغم ذلك بعض الذين لم يكونوا أتراكاً أو لايريدون أن يصبحوا أتراكاً فمن الواجب تصفيتهم، وهذا ما حدث أيضاً.

واليوم فإن كُردستان مستعمرة دولية في الشرق الأدنى، مستعمرة مشتركة بين تركيا والعراق وإيران وسورية. وعدا ذلك فأن وضع كُردستان القانوني هو أسوأ من وضع مستعمرة، حيث أن تركيا لا تعترف حتى بوجود الأكراد وتحاول بكافة السبل طمس وتمزيق وإستئصال السمات والخصائص

القومية للشعب الكُردي وكُرستان، وترى أن السبيل الوحيد لمساواة الأكراد بالأتراك هو تتريكهم.

ولكن هذه العنصرية وهذا الإستعمار لامثيل لها في العالم، إذ لايوجد على وجه الأرض شعب أخر محروم من أبسط حقوقه الديموقراطية والقومية ويتم التنكر لوجوده القومي مثل الشعب الكُردي.

ورغم كل ذلك فأن الدولة التركية تريد إظهار نفسها بمظهر الدولة الديموقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، بل وتعتبر نفسها في مقدمة الدول التي تحترم هذه الحقوق. أنها تمارس من جهة سياسة عنصرية وإستعمارية في كُردستان وتعتبر نفسها من جهة أخرى من أول الدول التي تدافع عن حقوق الأنسان. أنها تحارب وتطمس وتمزق الخصائص الأساسية للمجتمع الكُردي وتعتبر نفسها بلداً ديموقراطياً. إنها تستعبد الأكراد وتغتصب حرياتهم وفي الوقت نفسه تتعاطف مع الشعوب المُضطهدة وتؤيد نضالهم التحرري.

إنها تمارس كلتا السياستين معاً السياستين المتناقضتين والتي تنفي إحداهما الأخرى. إن هذه الممارسات المزدوجة لعبت دوراً هاماً في تكوين وتطوير الإيديولوجية الرسمية للدولة التركية، وكانت الأدوات البارزة للإيديولوجية الرسمية.

ولكن هذه الإيديولوجية الرسمية القائمة على الكذب لقيت الإعتراف الرسمي من قبل الحكومة والجامعات والمحاكم وكل أجهزة التعليم والأحزاب السياسية ونقابات العمال والإتحادات إلخ.. وكل هذه المنظمات تقبلت هذه الإيديولوجية الرسمية القائمة على الكذب بإعتبارها " لوحدها صحيحة وواقعة ,, لذلك فمن الضروري أن نحلل تأثيرات هذه الإيديولوجية الرسمية القائمة على الكذب على نمط التفكير التركي.

إن نمط التفكير التركي قد تطور ونما من خلال هذه الإزدواجية، وهو يقيس ويقيم الحوادث والوقائع بمقياسين مزدوجين وإن السبب الرئيسي لذلك القياس المزدوج للحوادث والوقائع هو المشكلة الكُردية. إن إزدواجية هذا التفكير وإختلافه من ناحية السلوك والممارسة العملية قد تطور خلال تثمين وتقييم القضية الكُردية. وهذه العملية توضيحها بالأمثلة التالية :

إن نمط التفكير التركي يرى بأن الإمبراطورية العثمانية ووريثتها الجمهورية التركية، بعد إصدار مرسوم التنظيمات عام 1839 يرى بأنها قد أمنت المعاملة المتساوية لكافة المواطنين ((بغض النظر عن إختلافات الدين واللغة والعرق والإعتقاد)).

وفيما يتعلق بـ "غض النظر عن إختلافات الدين..والإعتقاد ,, فقد عنى ذلك: إن الإمبراطورية العثمانية لم تتدخل في شؤون الدين والعبادات عند المسيحيين واليهود الذين عاشوا تحت سيطرتها ومنحتهم حرية ممارسة الدين وطقوسها. وهذه هي نفس سياسة الجمهورية التركية حيث أنها لم تجبر أحداً من المسيحيين أو اليهود على الإسلام، وليس عندها أية نية للقيام بذلك وإذ كان هذا الإدعاء صحيحاً يتطابق مع الأحداث والوقائع العملية، كما يدعي أصحاب الفكر التركي، أم أنه يجافي الحقيقة والواقع فيمكن مناقشته في دراسة أخرى خاصة به.

أما ما يتعلق بـ "غض النظر عن إختلافات اللغة والعرق ,, فهذا مايصعب تفسيره وتأويله بشكل ديموقراطي. أذ أنه يجب حسب التأويل السابق الإعتراف بالخصائص القومية للشعوب غير التركية،

وكما تم الإعتراف بخصائص وسمات المسيحيين واليهود فقد كان يجب الإعتراف بخصائص المجتمع الكُردي.

أما ما جرى فقد كان نقيض ذلك، إذ تنكرت الحكومة التركية للشعوب غير التركية مثل عدم الإعتراف بحقوق وخصائص المجتمع الكُردي، وهكذا فأن شعار: " غض النظر عن إختلافات الدين واللغة والعرق ,, أصبح يهدف فقط إلى تتريك الأكراد، وعندما يقبل الأكراد هذا التتريك وضياع شخصيتهم القومية، عندها يتمتعون بحق المساواة مع الأتراك. إن هذه المساواة التي تشترط ضياع الشخصية القومية والشعور القومي إنما هي مساواة معادية للديموقراطية، وهي تناقص الكرامة الإنسانية وخصائص الوجود الإنساني وشعار حقوق الإنسان، كما أنها تناقص القيم الأساسية لعصرنا.

وعندما يفقد أحد ذاتيته الخاصة ويتنكر لشخصيتة القومية فهذا يعني دخوله مرحلة العبودية، وعندما يتنازل أحد ما عن ذاتيته الخاصة وينتحل شخصية أخرى فأنه يصل إلى مواقع متقدمة من الخضوع والعبودية. وعندما يتنازل أحد ما عن شخصيته الكُردية وينتحل الشخصية التركية فلن يتمكن بعد ذلك

أن يستوعب أو يثمن الحقوق الديموقراطية للمواطنة. ماذا يبقى من مضمون وقيمة لذلك الإنسان الذي خان نفسه وتنازل عن شخصيته القومية؟ سواء أكان ذلك الإنسان نائباً أو سناتوراً أو وزيراً أو قائممقاماً أو دبلوماسياً أو مدير شركة أو جنرالاً أو غير ذلك..

إن الإزدواجية في الأحكام والمقاييس هي الصفة الرئيسية في نمط التفكير التركي. فالطبقة المثقفة التركية تؤيد وتتعاطف مع حركات التحرر في العالم وتصفق لها وتمتدح نجاحاتها وتحزن لإخفاقاتها، ولكن نفس هؤلاء أشخاصاً ومؤسسات، يتخذون موقفاً معادياً لحركة التحرر الكُردية أينما ظهرت وينظرون بإستصغار إلى هذه الحركة ويعتبرونها من " إستفزازات الإمبريالية ,, .

إن الجامعات التركية والصحافة التركية وهيئات التعليم والأبحاث والمؤسسات القانونية تهاجم معاهدة سيفر عام 1920 بكونها مخططاً إمبريالياً غربياً لتقسيم الوطن التركي، أما معاهدة لوزان عام 1923 فتعتبرها إنتصاراً، حيث أقرت هذه المعاهدة سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكُردي وتقطيع أوصال كُردستان، وأصبحت كلمة " كُردي ,, أو " كُردستان ,, مهددة بالزوال من قاموس اللغة والتاريخ . لقد كانت معاهدة لوزان بكل معنى الكلمة معاهدة إمبريالية تقسيمية.

ولكن نمط التفكير التركي الذي لايعترف بوجود الشعب الكُردي يمتدح هذا التقسيم الذي أصاب كُردستان كعمل " ثوري ,, و " تحرري ,, ولكن الأحداث برهنت ما يلي: إن معاهدة سيفر عام 1920 كانت بعد توقيعها غير نافذة المفعول ويستحيل تحقيقها، ولم توجد أية دولة تريد تنفيذه ، بالإضافة إلى تحجيم تركيا في وسط الأناضول.

أما تجزئ كُردستان وممارسة سياسة فرق تسد فقد كان الهدف منها المحو الكلي للخصائص القومية الكُردية. أن الطبقة المثقفة التركية تدعي: لقد أفشلنا مخططات الإمبريالية وقدنا إلى النصر أول حركة ضد الامبريالية وأرسينا قواعد الدولة التركية الخ.. ولكن ماهو رأيهم بالاحداث التي ادت الى تقسيم كُردستان؟ عندما يجري تذكير هذه الطبقة المثقفة بوضع كُردستان فان الكتاب الأتراك يصمتون او يتظاهرون بانهم لم يسمعوا السؤال او انهم يقاطعون باختصار: " لا نعرف شيئاً بوجود شعب كُردي ,,

وهكذا يحاولون اجهاض كل محاولة لمناقشة هذا الموضوع، أو أنهم ينقلون الخبر لسلطات الأمن

التركية بإعتبار ذلك " محاولة لتقسيم الوطن التركي وتجزئته ,,. أن الإزدواجية في المقايس والاحكام تسيطر على نمط التفكير التركي وليس اسهل من سوق الأمثلة التي تثبت ذلك: تتواجد اليوم في أوروبا وخاصة في المانيا أعداد كبيرة من العمال الأتراك يبلغ عددهم مع عوائلهم حوالي المليون ونصف المليون. إن الدولة التركية تهتم بشؤون هؤلاء الاتراك وخاصة بمشاكلهم الثقافية وتتخذ إجراءات واسعة لتربية أبناء هؤلاء العمال في ظل الثقافة التركية، وتبذل كافة الجهود حتى لاينسوا لغتهم الأم، أي اللغة التركية. إن الطبقة المثقفة التركية تؤيد بكل حرارة جهود حكومتها في هذا المضمار وتصفق له.

ولكن نفس الحكومة تبذل كافة جهودها لصهر الأطفال الأكراد ومحوا خصائصهم القومية الكُردية. إن الحكومة التركية التي تهتم بالأجيال التركية الناشئة في المانيا وتهيئ لهم فرص تعلم لغتهم الأم، تعتقل وتسجن كل من يطالب بـ" في تركيا يجب أن يتمكن كل واحد من دراسة المدرسة الإبتدائية بلغته الأم وتقدمهم الى المحاكم وتصدر عليهم العقوبات ، وذلك للأن عبارة "كل واحد" تتضمن الاكراد ايضاً، وهذا سوف يؤدي بالتالي إلى أن الأكراد والأطفال الأكراد يجب أن يتعلموا لغتهم الأم، أي اللغة الكُردية. وهكذا يظهر الهدف الأساسي للحكومة التركية في محاربة اللغة الكُردية وطمس الخصائص

الأساسية للمجتمع الكُردي والإستمرار في عملية تتريك الأكراد.

إن هذه النشاطات العنصرية للحكومة التركية تلاقي التاييد والاستحسان من قبل الصحافة التركية والكتاب الأتراك بإعتبارها " ديموقراطية جداً ,, و" إنسانية جداً ,, .

إذ كلما نسي الأطفال الأكراد لغتهم الأم أي الكُردية وكلما إبتعدوا عن ثقافتهم الكُردية ، فأنهم يصبحون "أكثر ديموقراطية ,, و"أكثر إنسانية ,, و " مواطنين أفضل ,,، وهذه النشاطات تدعمها الصحافة والنقابات والإتحادات والجامعات والأحزاب السياسية. ومن الجدير بالذكر بأن الحكومة التركية تحاول دائماً تبرير أجرائاتها العنصرية والإستعمارية بإعتبارها " خدمات ,, كما إن الكتاب والصحافة والإذاعة والتلفزيون يشاركون بهذه العملية ويدفعونها نحو الأمام.

إن الإزدواجية في المقاييس والأحكام هي السمة الأساسية للإيديولوجية الرسمية التركية. وإن الجامعات التركية التي أبرز واجباتها هي البحث والإستقصاء لا تشذ عن هذه الإزدواجية، رغم أن التفكير الإزدواجي لا يمت بأية صلة إلى أساليب البحث العلمي.

إن الجامعات والصحافة والمؤسسات القانونية والاحزاب السياسية والنقابات والإتحادات لا تزال ترفض وجود الشعب الكُردي ولا تزال تدعي: " كل من يعيش في تركيا فهو تركي ,, ولكن هذا الإدعاء غير علمي، لأن العلم يقوم على الحقائق وينطلق من الحقائق, ان العلم والعلماء لايملكون من المؤهلات لإنكار الوجدود للشعب الكُردي، إن ذلك مستحيل. إن هدف العلم هو فهم وتفسير كل حقيقة، وهكذا فإن الجامعات التركية بإعتبارها معاهد للبحث والإستقصاء ليس لها الحق أن تقلب الحقائق.

أن فهم حقيقة وإدراكها وتفسيرها هو عمل علمي، أما إهمال حقيقة أو إنكارها فهي إيديولوجية.

وفي هذا المضمار فأن المؤسسات القانونية والأحزاب السياسية وغيرها تتهرب من عملية التفكير

العلمية عندما يتعلق الأمر بحقيقة يجب تجاهلها او إنكارها. وفي الواقع فإن الحقيقة جزء لايتجزء من العلم والمنهج العلمي، وحيث تضيع الحقيقة فإن نقطة الإنطلاق خاطئة وغير صحيحة، وبما أن هذه المنظمات تتجاهل أو تنكر الحقائق فأنها ترسخ وتنشر الإيديولوجية الرسمية القائمة على الكذب.

إن العلم يتعامل مع الحقائق والوقائع حسب أهميتها ووزنها، أما الأسلوب الغير العلمي فهو الذي يبرز الأحداث المرغوبة بشكل مبالغ ويتجاهل أو لا يرى الأحداث الغير المرغوبة. وهذا الأسلوب الغير العلمي لا يمكن الإعتراف به كمنهج علمي.

لذلك لايمكن النظر إلى الأحداث المرغوبة والمبالغ في إبرازها بإعتبارها تلعب دوراً أساسياً في عملية التطور التاريخي، كما أن الوقائع الغير المرغوبة والمتجاهلة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في هذه العملية بل يمكنها أن تمارس التغيير.

إن تقييم حقيقة ما أو إهمالها يمكن أن يؤمن نوعاً من الشعور بالرضى في عملية التفكير، ومهما كانت الوقائع التي تؤثر في تطور ما غير مهمة، كلما كان من الاسهل تحليلها وفهم علاقاتها المتبادلة. أما النتائج المستخلصة عن طريق ذلك فهي بلا أساس وخاطئة وكاذبة، لأن تقييم الوقائع يجب أن يجري ككل، حيث أنها تمارس تأثيراً متبادلاً فيما بينها.

إن فهم أية واقعة بشكل صحيح يقتضي فحص علاقاتها الداخلية والخارجية ، والشرط الأساسي لذلك هو تقييم هذه الواقعة حسب أهميتها ووزنها، وإلا فقد المنهج العلمي حياده وأصبح منحازاً .

إن الأسلوب العلمي يقف إلى جانب الحقيقة والواقع، وهو يرفض إنكار وتغيير الحقيقة الموضوعية مهما كانت الدافع لذلك، كما أن البحث العلمي وتطبيقاته لاتمت بصلة إلى السلوك السياسي ولا يجوز أن تتأثر بهذا السلوك، وهذا يعني إستحالة تغيير الحقيقة الموضوعية أو إنكارها، إن الأسلوب العلمي هو موضوعي، هو معرفة شيء ما. وبهذا المعنى فأن الجامعات التركية والصحافة التركية تسلك الطريق الأسهل إذ بدلاً من فهم حقيقة الوجود الفعلي للشعب الكُردي وإدراكه تعمد إلى إهمالها وإسقاطها من الحساب، وهكذا توفر على نفسها عملية الفهم والإدراك وتتلقف دعاية الايديولوجية الرسمية القائمة على الكذب والتي فرضتها الدولة. إن طريقة تفكيرها تختلف حسب المكان والزمان وكذلك سلوكها.

إن الجامعات التركية لا تريد أن تستوعب أو تدرك أو ترى الوجود القومي للشعب الكُردي، وهي تتحاشى هذا الموضوع بكافة الأساليب وعن سابق إصرار.

لكنها في المقابل تهاجم وجود الشعب الكُردي وتدين الذين يهتمون بالمسألة الكُردية. إنها تدين الذين يحاولون نشر دراسات علمية عن الشعب الكُردي وتشكوهم للمحاكم .

ومن البديهي إن عمل كهذا ليس علمياً وإنما إديولويجية محضة بالإضافة إلى أنه الطريق الأسهل إذ أن الفهم والإدراك هو جزء صعب من المهمة ويتطلب عملاً مركزاً،أما الشكوى والإتهام هوعمل سهل.

إن الجامعات التركية والعلماء والصحافة والكتاب إلخ.. الذين يحملون إزدواجية المقاييس والأحكام، إنهم كلهم من مؤيدي إستعباد الشعب الكُردي وفقدانه لمقوماته القومية. ولكنهم يظهرون هذه الرغبات الشخصية والتقديرات الذاتية بإعتبارها واقعاً حقيقياً، وأن الروح الثورية والديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان تفرض عليها إتخاذ هذا الموقف .

إن كافة احكام المحاكم التركية ومحكمة الدستور والمحاكم الأخرى مثل المحكمة العلية ليست أحكام حقوقية وإنما أحكام سياسية. وإستناداً على مقولة: " وحسب الدستور فأن الدولة التركية أرضاً وشعباً هي كل لا يتجزء „ تنكر المؤسسات القانونية وجود الشعب الكُردي وترفض هذه الحقيقة الدامغة .

وحول هذه النقطة فلا يوجد أي فرق بين الحكومة التركية أو البرلمان أو أراء الأحزاب السياسية أو المحاكم. وهكذا تحاول " السلطات القضائية „ عن طريق أحكامها اضفاء الصيغة القانونية على إنتهاك الحقوق القومية للأكراد ولذا تفقد هذه المحاكم أو المحكمة العلية أو محكمة الدستور مبررات وجودها ك " مؤسسات حقوقية „ وتنزل إلى مستوى الأجهزة التنفيذية التي تمارس الإستعمار التركي للشعب الكُردي، مثل الدوائر العامة والحكومة والجندرمة والبوليس .

وهكذا تحاول المحاكم، التي واجبها " ممارسة العدالة „ و " البحث عن الحقيقة „ ، محاربة الحقيقة وتسهيل سيطرة الإيديولوجية الرسمية القائمة على الكذب . إن هذه المحاكم التي تصدر " أحكامها المستقلة „ الصورية فقط أصبحت أخلص المؤيدين لهذه الأيديولوجية العنصرية والإستعمارية، ويجري تمويه ممارساتها الإدراية تحت شعارات " أحاكم حيادية „ و " حكام حياديين „ .

ورغم هذا المحتوى العنصري والاستعماري للدولة التركية ومايتبعها من سياسات وممارسات فأن

هذه الدولة تحرص على إظهار نفسها بمظهرالدولة التي " تحترم الحريات „ وال " ديموقراطية „ .

أما الجامعات التركية والعلماء الأتراك فإنهم يرددون دائماً بأن هذا المضمون الفكري وممارساته العملية إنما هي، مناصرة " للحرية „ وال" ديموقراطية „، وهم يتهمون المدافعين عن الحقوق القومية للأكراد بأن عملهم إنما يشكل خطراً على هذا التطور " الحر „ و " الديموقراطي „، لأن التفكير التركي لايزال يعتبر إجراءات القمع العنصرية والإستعمارية " خدمات „ تقدم للجماهير. إن المحاكم التركية والمحكمة العليا ومحكمة الدستور تعاقب كل معارض. ففي عام1971 جرى حل حزب العمل التركي " TIP „ من قبل محكمة الدستور لإعتراف هذا الحزب بوجود الأكراد في المناطق الشرقية وإتخاذه قراراً بهذا الخصوص في مؤتمره العام. وفي عام 1980 جرى حل حزب الكادحين التركي "TEP„ من قبل المحكمة الدستورية لأن هذا الحزب طالب بحق الأكراد في تعليم لغتهم القومية وأقر ذلك في منهاجه.

ولقد إستشهدنا سابقاً بالمادة المعنية من قانون الأحزاب التركية والتي تخص حل الأحزاب والتي تؤكد على خطر الإدعاء بوجود لغة أخرى عدا اللغة التركية وثقافة أخرى عدا الثقافة التركية ضمن الجمهورية التركية.

لذلك فمن المحظور التكلم بلغة غير التركية والإهتمام بثقافة غير الثقافة التركية أو تطويرها.

ورغم ذلك فقد تضمنت المادة 12 من دستور عام 1961 ما يلي : "... إن الجميع سواسية أمام القانون بغض النظر عن إختلافات اللغة والعرق والجنس والفكر السياسي والعقيدة الفلسفية والدين وممارسة الطقوس الدينية، وليس هناك ميزات خاصة لأية عائلة أو جماعة أو طبقة „ .

من جهة إتباع سياسة عنصرية وإستعمارية في كُردستان وتحريم الإقرار بوجود الأكراد، ومن جهة أخرى الإدعاء بعدم وجود ميزات خاصة لأية جماعة.

من جهة لاتوجد لغة أخرى غير اللغة التركية وثقافة غير الثقافة التركية وتحريم الإدعاء بوجود اللغات والثقافات الأخرى ومن جهة أخرى الحديث عن المساواة والحرية والديمقراطية.

إن كل ما سبق يظهر بأن نمط التفكير التركي يحمل إزدواجية في الأحكام والمقاييس، وإن الناحية العملية والسلوكية تماثل هذه الإزدواجية إن هذه الإزدواجية الفكرية تسيطر على كافة النواحي السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية. إن سبب هذه الإزدواجية في الفكر والعمل هي مسألة التحرر، المسألة الكُردية.

لقد حاول الكماليون من جهة خنق حركة الشعب الكُردي وطمس معالمه، وحاولوا من جهة أخرى نعت أنفسهم بمناصرة الحرية والثورية ومعاداة الإمبريالية والإستعمارية. لقد حاولوا باليد " اليسرى „ إخماد حركة الشعب الكُردي وتصفيته ، حاولوا إسكات صوته، ورفعوا ذراعهم الأخرى إلى الأعلى وصاحوا بملء حناجرهم: ".. لقد كنا الأوائل في العالم، الذين أيدوا نضال التحرر ضد الإمبريالية والإستعمار. لقد أصبحنا مثالاً للشعوب المُضطدة وبينا لهم طريق النضال من أجل التحرر والإستقلال„

وهكذا وقعوا في تناقض عميق حيث أنهم لا يريدون التخلي عن سياسة إضطهاد وتصفية الشعب

الكردي في الوقت الذي يعتبروا فيه أنفسهم رواداً للشعوب المضُطهدة والمستغلة.

ولأجل تجاوز هذا التناقض فأن التفكير الكمالي والسياسة الكمالية مارست إسلوباً وحيداً: منع أي إنتقاد يُوجه إليها وإعتقال أي ناقد وزجه في السجن. ولكن هذه الصبغة المعادية للإمبريالية والإستعمارية والثورية والديمقراطية التي أراد اتاتورك ومن بعده الكماليون أن يُضيفوها على أنفسهم إنما تذبل وتضمحل بسبب المسألة الكُردية.

إن هذه الصبغة تكشف زيفها ورياءها بسبب الممارسات السياسية تجاه الشعب الكّردي، وهنا يجب الإشارة إلى بعض النقاط ذات العلاقة الوثيقة بفكر وعمل الأمم المتحدة .

4) الأمم المتحدة وتركيا والأكراد

إن الأونيسكو هي منظمة عالمية للتربية والتعليم والثقافة، وتعمل على تطوير العلم والثقافة وإدراك وفهم العالم والمجتمع والأنسان بطرقة علمية .

ومن هذه الناحية فأن قرارالأونيسكو بالإحتفال بالذكرى المئوية لميلاد أتاتورك لم يقدم أية خدمة أو مساهمة لتطور العلم والمعرفة، وعلى نقيض ذلك فقد شجع هذا القرار ايديولوجية تفرض الخضوع للايديولوجية الرسمية وتقف كابحاً أمام التطور العلمي وتشل عملية التفكير.

وبما أن الأونيسكو تعتبر الكمالية معادية للإمبريالية والإستعمارية فأنها تلاقي التأييد والقبول من الصحافة التركية والكتاب والعلماء الأتراك وكذلك من الأجهزة القضائية، وبإختصار من الطبقة المثقفة التركية. إن الدوائر الحكومية التركية ومؤسسات التعليم والأبحاث والأحزاب السياسية والنقابات والإتحادات والجمعيات الدينية تساند بدون قيد أو شرط هذا الرأي.

ولو أجرى أحدنا الأن إستقصاءا في أوساط الصحافة والجامعات والأجهزة القضائية والأحزاب والدوائر الحكومية ومؤسسات التعليم والأبحاث بهذا الخصوص فسوف يجيب 100% من هؤلاء المثقفين بأن الكمالية هي حركة معادية للإمبريالية ومعادية للإستعمار ولو قيل لكل هؤلاء: " اكتبوا أهم خصائص الكمالية ,, لأستطعنا أن نقرأ بأن الحركة الكمالية هي معادية للاستعمار ومعادية للامبريالية .

ولكن نتائج استقصاء كهذا لن تكون علمية، لأن الكمية ليست مقياساً حقيقياً للعلم، وأن الكمية لا تشكل معياراً.

ولو أعتقدت الغالبية الكبرى بصحة إدعاءاتها فأن ذلك لا يعني أنها علمية . : إن المنهج العلمي يعتمد على مقياس واحد هو الواقع الفعلي. وعندما تنسجم الأراء والأفكار مع الوقائع الفعلية فيمكن اعتبارها علمية، وذلك لأن المراقبة الدقيقة للوقائع ضمن إطار منهجي هي شرط ضروري للعمل العلمي.

وبعد ذلك تأتي مرحلة تكوين المفاهيم وعلى أساسها توضع الإفتراضات. وهذه الإفتراضات يجري تقييمها حسب مطابقتها أو ابتعادها عن الوقائع.

وهكذا يظهر ماهو خاطئ وما هوصحيح. أما الشرط الرئيسي للعمل العلمي فهو نشر النتائج بشجاعة وبدون تغيير أو تزييف، وعندما يجري طمس نتيجة علمية لا تناسب القيادة السياسية فأن هذا مخالف للأسلوب العلمي، وعندما يجري تشويه معرفة أو حقيقة لإرضاء قيادة سياسية فأن ذلك يناقض الأسلوب العلمي.

إلى أين تقود الأمثلة السابقة التي شرحناها؟ وهل تعني شيئاً ؟ ذلك لا شك فيه.

أنه من الواضح بأن المجتمع التركي قد أرتدى هذه الايديولويجية الكمالية مثل درع سميك، وإن كل

شخص أو منظمة في هذا المجتمع ينطلق من هذه الايديولوجية القائمة على الكذب.

إن إستعمال هذا الأسلوب من المعرفة خارج إطار المنهج العلمي إنما هو عنصري أو إستعماري وإن هذه الممارسات تناقض المبادئ الأساسية لمنظمة الأمم المتجدة والأونيسكو.

إن حق الشعوب في العيش بحرية وحقها في تطوير سماتها وخصائصها القومية هو حق جوهري لكافة الشعوب، وليس فقط لهذا الشعب أو ذاك، ونفس الشيئ ينطبق على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وأن تحقيق السلم والعدالة والتطور الإقتصادي والإجتماعي إنما يتم داخل إطار مساواة دولية.

وطالما بقيت شعوب ترزح تحت نير شعوب حرة مستقلة فأن ذلك يعرقل توطيد السلم والإستقرار .

إن كُردستان هي مستعمرة دولية في الشرق الأدنى ومقطعة الأوصال، وأن كافة حقوق كُردستان القومية وكذلك ثرواتها المادية والمعنوية مغتصبة، وأن الأكراد مقسمين بواسطة الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ونقاط الحراسة والبوليس، وتجري كافة المحاولات لمنع إتصالهم ببعض.

إن كل زاوية من كُردستان محتلة ومراقبة من قبل جيوش مدججة بالسلاح تتدخل في كل صغيرة أو كبيرة من أمور هذا الشعب وتحاول تدمير بنيته الإجتماعية وتصفية ثقافته الكُردية، وكل ذلك يعتبر طبيعياً، وفي تركيا لا يُعترف حتى بوجود الأكُرد. إن الدول المقتسمة لكُردستان، تركيا وإيران والعراق وسورية. تحاول دائماً إبقاء الشعب الكُردي تحت الإضطهاد وغالباً ما تتفق سوية.

إن هذه الدول تجبر الشعب الكُردي على قبول هذا النير والتنازل عن حقوقه القومية، ولو إستطاعت لأزالت كافة السمات والخصائص القومية للمجتمع الكُردي.

وعندما يحافظ الأكراد على هذه السمات والخصائص، فإنهم يُعتبرون " خونة الوطن ,, وعندما يتنازل الأكراد عن سماتهم القومية ويقبلون نير العبودية فإنهم يصبحون " أناساً طيبين ومواطنين صالحين ,, و " أصدقاء ,, .

إن كافة إجراءات القمع في تركيا تهدف إلى طمس اللغة الكُردية وإلغاء الثقافة الكُردية وذلك عن طريق العنف والوحشية والسجون. وعندما تنتقل السلطة إلى أيدي الجيش والجندرمة والبوليس فأنها ترفع شعار: " توطيد السلم والإستقرار في المجتمع ,, وأن واجبها هو " تقديم هذه الخدمات للشعب ,, .

وهنا نجد فرقاً آخر بين إستيعاب وفهم القضية الكُردية وبين القضية الفلسطينية. إن إحتلال أراض فلسطينية وعربية من قبل إسرائيل يُعتبر سبباً اساسياً لعدم الأستقرار في الشرق الأدنى، وكذلك فإن نضال الأكراد من أجل الحكم الذاتي والأستقلال وتغيير واقعهم الإستعماري يعتبر سبباً لعدم الأستقرار،

وهكذا فأن إنقاذ الأراضي الفلسطينية والعربية وإحتلال أراضي كُردستان يعتبران معاً سبباً رئيسياً لعدم الأستقرار السياسي في الشرق الأدنى. وهنا تظهر الإزدواجية في الفكر والسلوك.

إن هذه التقديرات تتعارض مع البنيان الذي تحاول منظمة الأمم المتجدة أن توطده، كما تتعارض مع

محاولة الأونيسكو لفهم هذا العالم . وأن منظمة الأمم المتحدة لا تستطيع تحقيق السلم والعدالة عندما تقف إلى جانب الأنظمة العنصرية والإستعمارية. إن هذه المنظمة عاجزة أيضاًعن حماية نظام يمارس العدالة ولكنها في المقابل تؤيد المحافظة على الأنظمة العنصرية والإستعمارية.

وعندما تبغي هذه المنظمة السلم وتأمين حقوق الأنسان والعدالة فلا يكفي أن تكتفي بتصريحات أجهزة الدولة وموظفيها وتعتمد عليها. إن واجبها هو التشكيك بهذه التصريحات ومضامينها ومحاولة تقصيها وفحصها ومقدار تطابقها مع الحقيقة.

وفيما يخص موضوع الحركة الكمالية فقد كان من الأفضل التأني والتدقيق في محاولات الدوائر الحكومية التركية لاضفاء الصبغة المعادية للعنصرية والأستعمارية على الحركة الكمالية. وفي هذا الصدد كان من الواجب تحليل مضامين سياسة الحكومة التركية تجاه كُردستان.

لقد أعتبر عام 1981 في تركياعام أتاتورك، وفي 5كانون الثاني عام 1981 افتتح رئيس الجمهورية ورئيس الأمن القومي وقائد الأركان كنعان أفرن هذا الأحتفال بقوله: ".... إن أتاتورك قد باشر النضال ضد الإمبريالية والعنصرية وبيّن الكفاح الشعوب المضطهدة طريق الخلاص. إن الدولة التركية تتبنى هذه السياسة وتتبعها „ .

ورغم كل السياسسات والمواقف العنصرية والاستعمارية تجاه المجتمع الكردي فأن الجنرال إفرن يستطيع الادعاء بأنه يقف إلى جانب الشعوب المضطهدة ويمجد المواقف والممارسات في سياسة تركيا الداخلية والخارجية والتي تطورت على أساس الإدعاء السابق .

ماذا سوف يحدث اذا بين أحد ما زيف هذه الأفكار؟ وماذا سوف يلاقي اذا انتقد هذا الموقف؟ إن الجواب الوحيد هو: الاضطهاد القمعي واستعمال العنف والسجون والمحاكم والعقوبات.

إن هذه المواقف لم تُطرح ليجري النقاش حولها، إنها مواقف يُمنع مناقشتها او انتقادها او المساس بها أو التشكيك في واقعيتها، انها فقط للقبول والتمديح والتصفيق .

وفضلاً عن ذلك يتم طرح الإدعاء التالي: في تركيا لا يوجد شيء أسمه أكراد، وكل واحد هو تركي، وكل واحد سعيد بأنه يكون تركياً. ومن يقول بوجود شعب أخر في تركيا غير الشعب التركي ولغة أخرى عدا اللغة التركية وثقافة أخرى عدا الثقافة التركية فإنه خائن للوطن وعدو الدولة.

وفي معرض حديث عن الكمالية قال كنعان أفرن متابعاَ: ".. لقد كان أتاتورك قومياً، ولكن قومية أتاتورك لم تكن أنانية ولا عنصرية إن قوميته لم تكن هدامة بل بناءة وجامعة. إن قوميته كانت واقعية جديدة نشأت من عاطفة السعادة والشعور بالوحدة في السراء والضراء رغم كل الأحداث. إن ذلك هي القومية التركية . „

وهنا يقال بأن قومية أتاتورك لم تكن أنانية أو عنصرية . كيف يمكن وصف قومية كهذه بأنها " غير

أنانية „ وهي التي حرمت على الأكراد حق الحياة والتي تحاول تحطيم السمات والخصائص الكُردية والتي تحاول إلغاء كلمة " كُردي „ من قاموس اللغة التركية والتاريخ؟ وكيف يمكن نعت قومية

بأنها "غير عنصرية وتؤمن المساواة بين الشعوب ومتسامحة ,, وهي التي تريد صهر حقوق الشعب الكردي في بوتقة اللغة والثقافة التركية، وهي التي تجبر الأكراد أن يصبحوا أتراكاً وأن يصبحوا: " أننا أتراك ونحن فخورين بذلك ,, وإلا حجبت عنهم حق الحياة؟ أما أساليب الدولة الارهابية وتحطيم الخصائص والسمات الكُردية فهي " بناءة وجامعة ,, ليس هناك أحد يمكنه الإدعاء بأن هذه الوحدة المفروضة بالقوة والإرهاب الحكومي تحمل مضموناً ديموقراطياً.

أما شعار: " معاً في السراء والضراء رغم كل الأحداث ,, فيمكن تأويله بالشكل التالي: " مع الأتراك في السراء ,, و " مع الأتراك في الضراء ,, . إن شعار: " معاً في السراء والضراء رغم كل الأحداث,, جرى رفعه ونشره بشكل واسع عندما بدأت الجيوش التركية بإحتلال قبرص .

أما عندما يحدث أمر في أية بقعة من كُردستان، سواء في العراق أو إيران، ويقاوم الأكراد من أجل التحرر أو الحكم الذاتي فأن شعار: " معاً في السراء والضراء ,, يوضع على الرف وتمارس كافة الإجراءات لمنع الأكراد من مساعدة أخوانهم بالمواد الضرورية مثل الأدوية والطحين والسكر والملح.

عندها يجري إستجواب الأكراد والتحقيق معهم: " لقد ساعدت البارزاني وارسلت السكر ,, . ولقطع سبل الإتصالات بين الأكراد تجري مراقبة كافة الطرق الحدودية وتستخدم كافة الأساليب.

وهكذا فإن شعار: " معاً في السراء والضراء رغم كل الأحداث ,, لايحمل أي معنى أو مضمون ديموقراطي. وعندما يتعرض الأتراك سياسياً أو اجتماعياً أو إقتصادياً لصعوبات فأن شعار " معاً في السراء والضراء ,, يصبح نافذ المفعول . أما عندما يتعرض الأكراد إلى مخاطر فأن الحكومة تقوم بتأزيم الموقف وتمد يد المساعدة لأعدائهم .

وعندما يحاول أحد ما مساعدة الأكراد للتغلب على محنتهم فيجري إعتباره عدواً للشعب وعدواً للدولة، ويجري تسليمه لأجهزة الدولة القمعية من حراس وبوليس وجندرمة وعسكر ومحاكم وسجون.

إن الأتراك الذين يصرخون: " معاً في السراء والضراء رغم كل الأحداث ,, يشكلون بسياستهم العنصرية والإستعمارية المنبع الرئيسي " للمصائب والأضرار ,, التي تلحق بالشعب الكُردي، وهم الذين سببوا للشعب الكُردي رغم كل الأحداث، العبودية والخضوع ، ثم ماهي " سعادة ,, شعب مستعبد يعيش حياته تحت ظل إضطهاد عنصري وإستعماري؟ .

إن رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الامن القومي وقائد الاركان كنعان أفرين قال في خطابه الافتتاحي بمناسبة عام أتاتورك ما يلي: " إن ما يرفع أتاتورك إلى مستوى الشخصية العالمية هو حبه للانسان ومثاليته الانسانية. ان اتاتورك يمدح شعبه وينظر إليه بكل إعتزاز وثقة ومن ناحية أخرى فإنه يؤكد بأن كافة الأمم التي تتعاون معنا تستحق العناية وإحترام قوميتها، وهكذا فإنه يقول: إن قوميتنا ليست أنانية وليست متعجرفة ,, .

وهنا يزعم أفرن بان الحركة الكمالية تحترم القوميات الاخرى وتعطيها حقها من الاهتمام. وهذا ايضاً

مناف للحقيقة. إن السياسة التي مورست ضد الشعب الكُردي تكذّب وتنقص هذا الادعاء. إنه تناقض مشين وفاضح أن تدعي حكومة بأنها تحترم الشعوب غير التركية في الوقت الذي تنكر فيه وجود الشعب الكردي وتتخذ كافة الاجراءات لطمس خصائصه القومية. إنها احدى أكبر تناقضات الانسانية في عصرنا أن تدعي هذه المدرسة الفكرية بأنها تحترم الشعوب غير التركية في الوقت الذي تحاول فيه مسح كلمة " كُردي ,, و " كُرستان ,, من معادن اللغة والتاريخ .

وفي هذا المضمار يجب تثبيت ما يلي: أن هذه المزاعم التي أوردها كنعان أفرن هي أيضاً مزاعم موظفي دوائر الدولة التركية. ولولم يفتتح كنعان أفرن هذه الاحتفالات بمناسبة عام أتاتورك وإنما أحد رؤساء الجمهورية الذين سبقوه لكرر هو أيضاً نفس هذه المزاعم وكذلك سليمان ديميريل أو بولنت أجاويد كانا سوف يرددان نفس هذه الادعاءات. وذلك لأن هذه الإدعاءات هي الإيديولوجية الرسمية للدولة التركية. إنه واقع أليم عندما ما نعرف بأن الحكومة التركية والأجهزة القضائية والجامعات ووسائل الاعلام والنقابات والإتحادات والأحزاب السياسية كلها تردد بدون شرط إستثناء هذه الإيديولوجية الرسمية.

ورغم ذلك فإن السلطة العسكرية تبرر الإنقلاب العسكري بقيام الحكومة المدنية السابقة بالإنحراف عن مبادئ أتاتورك وإهمالها وعدم نشرها بين الأجيال القادمة الجديدة، أو أن هذه المبادئ كانت مهددة بالنسيان.

وحسب أقوال الكماليين فإن " الإمبريالية ,, أرادت في سنوات 1919 – 1922 عن طريق الحرب التركية ـ اليونانية والحرب التركية ـ الأرمنية أن " تقطع أوصال وطننا ,, وأن تستعبد الشعب التركي، وإبتغت زوال الأمة التركية من التاريخ ومحو تركيا من وجه الخارطة، وذلك عن طريق تقسيم الوطن التركي وإلحاق الشعب التركي بها.

ولكن الكماليون أنفسهم قدموا أسواء الأمثلة لهذه التفسيرات السلبية، تعاونهم مع الإمبريالية لتقسيم كردستان وممارستهم سياسة فرق تسد ضد الشعب الكردي وإضطهاده وتصفيته، تقسيم الشعب الكردي وإلحاقه بتركيا وإزالته من قاموس اللغة والتاريخ، وإعتبار هذه السياسة والممارسة العنصرية والاستعمارية ضرورة فرضها الموقف الثوري والديمقراطي والنزوع الإنساني.

إنه هذه الادعاءات هي بكل تاكيد إحدى التناقضات المشينة في القرن العشرين، وكما رأينا سابقاً فإن الكماليون يعتبرون حتى الان ممارستهم العنصرية والاستعمارية تجاه الشعب الكردي بمثابة "خدمات,,

إن الديمقراطيين والكماليين الأتراك الذين يمارسون العنصرية والإستعمار فكراً وسلوكاً يتهمون الأكراد بكل إستخفاف " إنهم ينشرون النزعة القومية ,, و " يبثون النزعة الشوفينية ,, و " إنهم عنصريين ,, و " عنصرية الأقلية ,, وهم يرددون ويكررون غالباً هذه الاتهامات. أما الثوريون والديمقراطيون الأكراد الذين يقاومون هذه العنصرية والإستعمارية التركية فإنهم يتعرضون للسخرية والإستهزاء، وغالباً ما يتم تقديمهم للمحاكم سواء أكانوا إشتراكيين أم ماركيسيين.

وعندما يطالب الأكراد بحقوقهم القومية ويناضلون من أجل المحافظة على خصائصه القومية

ويقاومون سياسة التتريك فيجري إتهامهم بـ " التطرف القومي ,,.

أن الاتراك يمارسون السياسة العنصرية والإستعمارية الأشد رجعية ودموية على وجه الأرض، أما الأكراد فأنهم يناضلون من أجل حقوقهم الانسانية والديموقراطية والاستقلال، وهم يرفضون الإستعباد

ويرفضون أن يصبحوا خدماً ومع ذلك فإنها فضيحة مشينة عندما يزعم الأتراك بأن الأكراد " قوميين وشوفيينين ,,. إن الشعب الكردي يناضل من أجل وجوده التاريخي وحماية كيانه من الصهر ومن أجل كرامته كشعب ومن أجل أن يبقى إسمه في قاموس اللغة والتاريخ وحتى لا يختفي من خارطة العالم. إن هذا النضال لا يمكن وصمه بـ " التطرف القومي ,, .

أن الديمقراطيين الاتراك يظهرون حساسيتهم وطبيعتهم " القومية ,, السيئة عندما يتعلق الامر ببنية المجتمع التركي والخصائص القومية لأتراك اليونان وأتراك تراقيا الغربية ويتهمون الحكومة اليونانية بـ التدخل في شؤون الأتراك و إن " القومية التركية مهددة بالزوال في تراقيا الغربية، وعلى الحكومة التركية أن تتخذ تدابير ضد ذلك ,, إلخ.. وهذا يسري أيضاً على الأتراك في قبرص أو كركوك أوبلغاريا، علماً بأن كلا الحكومتين اليونانية والعراقية تعترف بالخصائص الإجتماعية للأتراك. ولكن هل تنفذ الحكومة التركية ما تطالب الاخرين به؟ لماذا يوجه الإتهام لنضال وجهود ال 10 ملايين كردي من أجل الحفاظ على خصائص مجتمعهم الكردي مناهضتهم للعنصرية والإستعمار بكونه " قومياً متطرفاً,, و " شوفينياً ,,؟ من خلال كل هذا يتوضح بأن الكماليين إنما يتهمون الأكراد بـ" التطرف القومي,, و"الشوفينية,, لإخفاء وتمويه عنصريتهم وشوفينتهم . إن حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها حق المساواة هو حق لجميع الشعوب وليس فقط لهذا الشعب أو ذاك، وإن عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة إعترفت بهذه المبادئ الأساسية، وإن الهدف الرئيسي للائحة حقوق الانسان والميثاق الأوربي لحقوق الإنسان هو حماية هذه المبادئ الرئيسية وتطويرها، وعلاوة على ذلك فإن منظمة الأمم المتحدة أعلنت بأن هدفها الرئيسي هو تحقيق هذه المبادئ التي جاءت في المعاهدة الأوربية الموازية للائحة حقوق الانسان، أما الإتفاق الدولي حول الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والذي دخل حيز التنفيذ في 3 كانون الثاني 1976 فإن مقدمته والمادة الأولى منه يعتبران حق الشعوب في تقرير مصيرها حقاً أساسياً لا يمكن تغييره أو تبديله. وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة بأنها سوف تبذل جهودها لضمان وتسهيل ممارسة هذا الحق .

كما أن الإتفاق الدولي حول الحقوق الثقافية والسياسية والذي دخل حيز التنفيذ في 23 آذار 1976 ، فقد تضمنت مقدمته والمادة الأولى منه أهمية هذا الحق وضرورة تطبيقه.

ولكن كلاً من عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة لم تبديا أي إهتمام بالمسألة الكردية ورغبة الشعب الكردي في المشاركة والتمتع بهذه الحقوق، وكلتا المنظمتين لم تتطرقا يوماً لجهود الشعب الكردي لأجل حق تقرير المصير وكفاحه من أجل الاستقلال والحرية. وفي بداية عصبة الأمم ، حيث تم الدفاع بحرارة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، جرى تقسيم كردستان وتجزئتها وموورست بحق الشعب الكردي سياسة فرق تسد وتم ضمان هذا التقسيم بواسطة اتفاقيات دولية ضد إرادة الشعب الكردي ورغم مقاومته.

وهكذا فإن الممارسات العملية لعصبة الأمم تناقضت مع مبادئها. في ذلك الوقت كانت إنكلترا تمارس

التأثير الأكبر على هذه العصبة وكان العراق تحت الإنتداب الإنكليزي، أما كردستان الجنوبية فقد كانت تحت السيطرة الإنكليزية بواسطة الحكومة العراقية تحت ظل الإنتداب، وهكذا مارست إنكلترا سياستها الإستعمارية في كردستان، ولكن المهمة الرئيسية للإمبريالية كانت محاربة الحقوق القومية والديموقراطية للأكراد وإغراقهم في الدماء .

ولأسباب كثيرة لم تستطع عصبة الأمم أن توجد توازناً ثابتاً في العلاقات الدولة ولم تقدر أن تقوم بواجبها في إرساء السلم العالمي وظهرت تناقضات كثيرة بين النظرية والتطبيق.

وتلك الفترة تكرر الحديث عن السلم والعدالة والمساواة بين الشعوب وحق تقرير المصير، أما الواقع فكان مغايراً لذلك، إذ بقيت شعوب كثيرة تحت نير الإضطهاد ومورست السياسة العنصرية والإسعتمارية بشكل أشد وهذا ما أدى الى الحرب العالمية الثانية، ومع نشوب الحرب تصدعت عصبة الامم .

وفي عام 1945 تم بناء العلاقات الدولية تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة وبقي حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدآ أساسياً لهذه الحقبة.

أما أهم هذه المبادئ فقد كان شعار حقوق الانسان. هذا الشعار كان أهم مبدأ لتشخيص عهد منظمة الأمم المتحدة . ورغم ظهور نظام جديد على الصعيد الدولي فقد جرت محاولات عديدة لإبقاء كردستان منقسمة ومجزأة، أما سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكردي فقد تم الإعتراف بها، كما أن إيجاد وتوطيد الإستقرار السياسي في الشرق الأوسط فقد كان مرهوناً ببقاء كردستان مستعمرة دولية.

وهكذا جرى في العراق وإيران وتركيا إجهاص الحقوق القومية والديمقراطية للشعب الكردي وإغراق حركته في الدماء، ومورست أبشع الإجراءات القمعية لإنتهاك رغبات الشعب الكردي في الحكم الذاتي والاستقلال، وحتى لا ترتفع الأصوات عالياً من أجل المطالب السياسية فقد تم كتمها وخنقها في أقصر وقت.

ورغم المحاولات التي بذلت عام 1945 لإيجاد نظام جديد فقد رأينا بأن وضع كردستان قد بقي على حاله ولم يتغير، وفي هذه الحقبة الزمنية ظهرت التناقضات بين النظرية والتطبيق.

لقد إهتمت منظمة الأمم المتحدة بحقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، ولكن هذه المنظمة لم تعترض على حرمان الأكراد من حقوقهم الإنسانية وبقائهم مضطهدين ومهانين، وبقاء كردستان مستعمرة دولية، ولم تر في هذا الوضع مايستحق الإحتجاج أوالمناقشة، بل حاولت عدم التطرق إلى هذه المشكلة وإدراجها في جدول أعمالها.

ولم يكن صوت الأكراد في منظمة الأمم المتحدة مسموعاً وإنماً أصوات الدول التي اقتسمت كردستان وتعاونت على استغلالها والسيطرة عليها، والتي نجحت في منع إثارة المشكلة الكردية في منظمات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد أجرينا مقارنة قصيرة بين القضية الكردية والقضية الفلسطينية.

ولأن الأمم المتحدة لم تؤيد قضية الشعب الكردي المضطهدة وإنحازت الى صف الحكومات العنصرية والإستعمارية فقد فقدت تدريجياً الكثير من رصيدها المعنوي وضعفت فعاليتها وفقدت مبررات وجودها.

إن الأمم المتحدة لايحق لها أن تمارس الإزدواجية في الفكر والعمل عندما تناقش مشاكل شعوب العالم الضطهدة، وكان الأحرى بها الإبتعاد عن الفكر والممارسة التي تبرران إيديولوجية وإجراءات الدول العنصرية والاستعمارية. إن الأمم المتحدة التي تجاهلت القضية الكردية في الشرق الادنى، ولم ترى في كردستان مستعمرة دولية وتقبلت سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكردي لم تستطع أن تقدم أية مساهمة لإحلال السلام وحماية وتطوير مفهوم الكرامة الإنسانية.

وعلى النقيض من ذلك فقد ساهمت في تقوية الإيديولوجيات العنصرية والإستعمارية وأصبغت طابعاً قانونياً على هذه الايديولوجيات. والأنكى من ذلك فإن إعتبار إيديولوجية تضطهد الشعب الكردي وتحاول طمس خصائصه القومية، إعتبارها " صديقة للشعوب المضطهدة „ لا يتفق مع أي هدف من أهداف الأمم المتحدة. إنه تناقض صارخ مع مبادئ الأمم المتحدة عندما تعتبرإيديولوجية بأنها: "صديقة للشعوب المحتاجة، للشعوب التي نالها الظلم „ في حين أن الهدف الرئيسي لهذه الإيديولوجية هو إلغاء كلمة "كُردي „ و" كُردستان „ من قاموس اللغة والتاريخ. وإنه لمن السخرية أن تصور الأمم المتحدة الإيديولوجية الكمالية على إنها " معادية للامبريالية والاستعمار „ في الوقت الذي تعاونت فيه هذه الإيديولوجية مع الإمبريالية لتقسيم كُردستان ومارست سياسة فرق تسد تجاه الشعب الكردي .

لقد إهتمت الأمم المتحدة بكثير من الأحداث التي وقعت في العالم مثل القضية الفلسطينية ومشكلة قبرص، وفي أفريقيا وجهت إهتمامها لقضية ناميبيا وجبهة تحرير البوليساريو وكذلك حركة التحرر الأريترية، وإهتمت أيضاً بالحركات الإسلامية في الفيليبن وأفغانستان. ما هي المقاييس والإعتبارات التي تراعيها الأمم المتحدة لإدراج هذه المشاكل في جدول أعمالها ومعالجتها ومناقشتها بجدية، وما هي المقاييس والإعتبارات التي تلعب دورها حتى تتجاهل الأمم المتحدة القضية الكُردية؟ لماذا لا تؤيد الأمم المتحدة حركة التحرر الكُردية؟ لماذا يبقى نضال الشعب الكُردي ضد العنصرية والإستعمار ومن أجل الحكم الذاتي والإستقلال بدون مساعدة أو تأييد؟ ولماذا تنال حركات التحررالأخرى المساعدات ويجري تجاهل التحررالكُردية؟ وماهي العلاقة بين مشكلة إحتلال الأراضي الكُردية ووضع كُردستان كمستعمرة دولية وبين الحفاظ على علاقات سياسية مستقرة في الشرق الأدنى؟ كيف يمكن تحقيق السلم في منطقة الشرق الأدنى طالما بقيت كُردستان مستعمرة يجري إستغلالها بشكل جماعي؟ كيف تستطيع السياسة العنصرية والإستعمارية الموجهة ضد الشعب الكُردي أن تساهم في توطيد السلم العالمي وإرساء قواعد المساواة؟

5) الأونيسكو وتركيا والأكراد – الإمبريالية الثقافية في كُردستان

إن هدف الأونيسكو هو الإهتمام بالعلم والمعرفة في العلاقات الدولية والمحافظة على الثقافة الانسانية وتطويرها والغور في بدايات الحضارة الانسانية، وكذلك تحليل هذه الثقافات التي هي نتاج التاريخ الإنساني ومجتمعاته وإلقاء الاضواء عليها، لذلك فإن الثقافة هي إحدى أهم مجالات عمل الأونيسكو.

إن الثقافة في عصرنا عامل لايمكن فصله عن التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وعلى ضوء ذلك يجري تقييمها. ولقد تم وضع وتنفيذ خطط عديدة لجعل الثقافة ديموقراطية، وإن السياسة الثقافية

تهدف الى إغناء الحياة الداخلية للإنسان، إنها تهدف الى كشف وتطوير كل ما هو ناضج ومناسب للتقاليد وأصيل وفريد من نوعه .

وقد أصبح معروفاً بأن كل من يهمل الثقافة ويحاربها إنما يوقف ويكبح التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وهذه القناعة تنمو يوماً بعد يوم. ولذلك فإن من الضروري توطيد علاقات الناس بأصولهم الثقافية، لذلك فإن لكل إنسان الحق أن يملك ثقافة وأن يمارسها وهذا الحق يجب أن يؤمّن لكافة مواطني بلد ما بشكل عادل. في نهاية 1980 جرى في هلسنكي المؤتمر الثقافي الأوربي الأول، وقد شارك في المؤتمر الذي نظمه الأونيسكو ممثلون من جميع الدول.

وفي كلمتة الإفتتاحية قال رئيس الجمهورية الفلندية أورهو كيكونين ما يلي: " إن الهدف الأساسي لكل سياسة ثقافية هي إشتراك جميع المواطنين في الحياة الثقافية وضمان ذلك ,,، وهذه العبارة أصبحت شعاراً لهذا المؤتمر الثقافي.

وبعد هذه المقدمة القصيرة يجب على المرء أن يطرح الأسئلة التالية: كيف يستطيع شعب أو أبناء شعب ما أن يمارسوا ثقافتهم عنما تكون لغتهم الأم ممنوعة ويعيشون تحت إضطهاد قاس؟ وهل يمكن أن تتطور ثقافة ما بدون اللغة الأم؟ أليست الثقافة مشتقة من اللغة الأم؟ وكيف تستطيع ثقافة ما أن تحافظ على وجودها وتتطور تحت نير إضطهاد عنصري وإستعماري؟ وفيما يختص المسألة الكُردية فإن القضية واضحة تماماً، فاللغة الكُردية ممنوعة، ولأجل محاربة هذه اللغة تم إتخاذ وتنفيذ تدابير عديدة، ومثل اللغة الكُردية فذلك ترزح الثقافة الكُردية تحت نير اضطهاد عنيف، أما كيف تطور هذا الإضطهاد العنصري والإستعماري فقد بينا سابقاً خطوطه الأساسية.

كيف يمكن ضمان إسهام الأكراد في ثقافتهم تحت ظل إضطهاد عنصري و إستعماري يتنكر حتى لوجودهم القومي؟ وكيف يمكن ضمان إغناء الحياة المعنوية للأكراد تحت شروط تحطيم ثقافتهم القومية التي تجمعت وتراكمت خلال تاريخ طويل أو محو سماتهم الإجتماعية؟ وكيف يمكن إغناء ثقافتهم الإنسانية عندما يجري سحق تراثهم الثقافي وإضطهاده بإستمرار؟

إن السياسة الكمالية التي تطالب بصهر كافة الثقافات إنما تبغي محاربة اللغة الكُردية وإغتيال الثقافة الكُردية وتحاول تجفيف منابع الثقافة الكُردية. وعدا ذلك فإنها تبذل جهود كبيرة لتتريك النتاج الثقافي الكُردي وتقدمها للعالم بإعتبارها نتاج الثقافة التركية. وعلى سبيل المثال يجري تتريك الفلكلور الكُردي والرقص والأغاني والحكايات الكُردية وتقدم بإعتبارها فلكلوراً تركياً.

أما الغناء أوالكتابة أو قرض الشعر باللغة الكُردية فيعتبر جريمة، ومن يقوم بذلك يتعرض للملاحقة والسجون وعندما تستعمل كلمة كُردية أو يجري ذكر كلمة " كُردي ,, سواء في الصحافة التركية أو برامج الإذاعة التركية أو التلفزيون فأن ذلك يعتبر " خيانه وطنية,, .

ومع ذلك فتجري ترجمة هذه الأغاني إلى اللغة التركية أو تتريك الرقصات الكُردية أو ترجمة نصوص الأغاني إلى التركية أو تتريك الألحان الكُردية بكل دقة، وكذلك الأزياء الشعبية والتقليدية. وبعد عملية التتريك والتشويه فأن الدولة التركية تقدم هذه النتاجات الفلكلورية في المسابقات الدولية.

وهنا يتم دمج ما إغتصب من الثقافة الكُردية وتتريكها وصهرها مع عملية التحطيم والإمحاء، وهذا

يبين بأن الدولة التركية تمارس سياسة إمبريالية ثقافية تجاه الشعب الكُردي: تحريم اللغة الكُردية وفرض تعليم اللغة التركية، إضطهاد الأدب الكُردي بألف وسيلة، إحتقار كل أثر ثقافي في المجتمع الكردي.

كيف يمكن وصف هذا الموقف بأنه يحترم الأنسان؟ كيف يدعي هؤلاء بأنهم لا يعترفون بإختلافات اللغة أو العرق؟ كيف يزعمون بأنهم يحترمون حقوق الإنسان؟ .

أما الذين يتنازلون عن شخصيتهم الكُردية ويقبلون التتريك فإن الدولة التركية تتيح لهم فرصاً كثيرة. إن الذين تنكروا لذاتيتهم وفقدوا كرامتهم القومية فأنهم يحصلون على إمتيازات من الدولة.

إن المساواة بين الكُردي والتركي مشروطة بتنكر الكُردي لشخصيته الكُردية والتنازل عن شرفه

وكرامته القومية. ولكن الذي يفقد شخصيته القومية ويتنكر لذاته لايملك أية قيمة معنوية أو سمواً داخلياً.

ماذا يبقى من شخص أصبح عبداً ويقبل عبوديته، ماذا يبقى له من قيمة أو إمكانية للتطور؟ إن واقعاً كهذا يناقض مثالية الأمم المتحدة والسياسية الثقافية للأونيسكو.

إن الأونيسكو تريد دراسة وتطوير كل ثقافة لإغناء الثقافة الإنسانية ولكن الحكومة التركية ترى هدفها الأساسي في التصفية الكلية للثقافة الكُردية، وهذا هو سلوك العنصريين والإستعماريين.

ونقطة أخرى تستحق المعالجة هي موضوع التعليم والتربية وخاصة ما يتعلق بتربية الأطفال. ولاجدال بأن التعليم الإبتدائي لا يحقق هدفه إذا لم يكن بلغة الأم، كما لأن تحريم التعليم بلغة الأم يعارض من الأساس السياسة الثقافية للأونيسكو، وإن تحطيم ثقافة ما تطورت من خلال تقاليد متقدمة وبشكل مستقل ومحاولة تجفيف منابعها لايلائم مفهوم التربية الذي تحاول الأونيسكو تطويره ونشره، ولايؤدي إلى تطوير شخصية هؤلاء الأطفال، وإن مجتمعاً يشكله هؤلاء الأطفال لايستطيع أن يطور شخصيته المستقلة.

إن السياسة التي اتبتعها الحركة الكمالية تجاه الشعب الكُردي هي عنصرية وإستعمارية بكل معنى الكلمة، وهي الشكل الأشد رجعية والأكثر دموية للسياسة الثقافية الإمبريالية على وجه الأرض.

إنها تهدف إلى أكثر من تحطيم اللغة والثقافة الكُردية وتحقيق الأهداف العنصرية والإستعمارية: التحطيم والتصفية التامة للخصائص القومية الكُردية إلغاء كلمة " كُردي ,, و " كُردستان ,, من قاموس اللغة والتاريخ ، إيجاد مجتمع بلا شخصية أو كرامة تسوده العبودية والخضوع.

وعندما يتم التطرق إلى " السياسة الثقافية للحركة الكمالية ,, في تركيا فيجري ذكر " الثورة اللغوية ,, و "ثو رة القبعات ,, و " ثورة الملابس ,, و " ثورة القضاء ,, وفصل الدين عن الدولة، ومقارنة كل ذلك بما كان عليه في عهد الإمبراطورية العثمانية وكيف أن الثورة قد غيرت الكثير في حياة المجتمع وقدمت الخدمات للشعب، وكيف تمت مساهمة الأتراك في الحياة الثقافية.

وعندما يتكلم المرء عن محاولات الإصلاح السياسية والثقافية للحركة الكمالية فلا يجب أن يغفل أو يتناسى الأحداث والجوانب الأخرى. وفي هذا الصدد نود أن نشير الى الأشياء التي لم تُذكر وأخفيت حتى الآن. ما هي الأحداث التي يتم التستر عليها بسطوة القانون والتهديد. إنها اساليب الإضطهاد العنصرية والإستعمارية التي مورست في كُردستان والإمبريالية الثقافية تجاه الشعب الكُردي.

لقد أكدنا في بداية هذا الكراس بأن الوضع السياسي لكُردستان هو أسوأ من وضع مستعمرة، حيث أن المستعمرات الكلاسيكية لها أسماءها، كما أن الشعوب والأقوام التي تسكنها لها أسماءها وهذا يعني بأن الدول المستعمرة تعترف بها وتسميها بأسمائها.

أما الشعب الكُردي فقد تم إغتصاب ثرواته المادية والمعنوية وحرمانه من الكرامة والشخصية القومية. إن الامبريالية الثقافية المفروضة على كُردستان يجب ربطها بواقع أن السياسة الموجهة ضد اللغة والثقافة الكردية هي أكثر السياسات رجعية أو دموية.

إن الدولة المسيطرة أو القوة العظمى تبني المدارس في بلد متخلف وتوزع المنح الدراسية وترسل المتطوعين الى هذا البلد المتخلف وتشجع تعليم لغتها الخاصة وتصدر الوثائق الثبوتية حسب مقاييسها

وتحاول تنظيم العلاقات حسب قوانينها. وخلال هذه العملية تضمحل الثقافة الأصلية والمحلية وتفقد أهميتها ووزنها، كما تحاول القوة المحتلة أن توطد العلاقات الإجتماعية الجديدة عن طريق نشر الجرائد والكتب والمطبوعات، وهي تعمق وتقوي تأثيرها السياسي وكذلك الإقتصادي على هذا المجتمع، وتحاول بعد ذلك عن طريق العلاقات الإقتصادية وسياستها الخارجية أن تسيطر على هذا السوق. إن هذه العملية هي الطابع المألوف للإمبريالية الثقافية في عصرنا هذا.

ولكن سياسة الدولة التركية في كُردستان تتجاوز هذه العملية، اذ إن ما تمارسه في كُردستان لا يمكن وصفه بـ " الإمبريالية الثقافية „ حيث إنه يتجاوز إضعاف الثقافة الكُردية واذبالها ويهدف الى تصفيتها الكلية. إن ما تمارسه يقود الى اضعاف الثقافة الكُردية. أما غايتها الأساسية فهي إلغاء وإغتيال هذه الثقافة الكُردية. انها لاتريد فقط تطوير وتجذير الإستعمار التركي في كردستان، وإنما إزالة وتصفية كل ما هو كُردي وابتلاع الثروات المادية والمعنوية للشعب الكُردي. إن هدفها هو إحكام السيطرة على كُردستان وتطوير أساليب إستغلال ونهب ثروات كُردستان بإعتبارها مصدراً هاماً للمواد الخام و سوقاً كبيرة لتصريف منتوجات البرجوازية التركية. وبينما تحاول الدول الكبرى السيطرة على الموقف عن طريق علاقات البنوك والقروض مستفيدة من دورها الفعال في العلاقات الدولية.

فإن الدول التي لاتزال غير متطورة مثل تركيا وإيران والعراق إنما تطيق هذه العلاقات الإستعمارية عن طريق وسائل الاضطهاد الوحشية. أما في تركيا فأن تطوير العلاقات إنما يتم عبر التصفية الكلية للخصائص القومية للمجتمع الكُردي.

ورغم كل هذه الأفكار والممارسات فقد إعتبرت الاونيسكو الحركة الكمالية " صديق لكافة الشعوب الضطهدة، وحليف حقيقي لكل الشعوب المستعبدة والخاضعة „ وإنها " فكراً وممارسة، قد بينت الطريق للحركات التحررية والإستقلالية للشعوب المضطهدة والمستعمرة „ .

ولكن هذا التقييم يتعارض كلياً مع فكر وممارسات الأونيسكو، وسوف يقود في المستقبل إلى زعزعة

الثقة بها كمنظمة عالمية ويشل فاعلياتها ونشاطاتها. إن الأونيسكو لن ترفع من وزنها وإعتبارها عندما تؤيد الأساليب العنصرية والإستعمارية وتعمل على تجميلها وتحسينها. إن الأونيسكو لن تستطيع تحقيق أهدافها عندما تؤيد بشكل مطلق وبدون شروط مسألة الإمبريالية الثقافية؟ إنها تستطيع فقط أن ترفع من إعتبارها عندما تقف إلى جانب الشعوب التي تقارع أشد الإمبرياليات رجعية ودموية والتي تتعرض لغاتها وثقافاتها للإضطهاد العنصري والإستعماري. هكذا فقط تستطيع الأونيسكو تحقيق الأهداف التي تصبو إليها.

وبخصوص هذه المسألة فمن الواجب الوقوف هنا وتحليل وتقييم المنظمات المختلفة التابعة للأمم المتحدة، وفيما يخص الأونيسكو والأونيسيف، ولجنة حقوق الإنسان فمن الضروري الوقوف بإهتمام على بعض النقاط وتمحيصها. فعلى سبيل المثال يتعرض الكتاب في تركيا لمختلف صنوف الاضطهاد والتعذيب الجسدي، فعندما يقوم كاتب ما بالإهتمام بالقضية الكُردية ويتعرض بالنقد للحركة الكمالية فإنه يصبح ضحية القمع والتعذيب.

إن الطريقة المألوفة للتعذيب في السجون التركية هي اللكم والصفع والرفس بالإضافة إلى الفلقة. وبحجة " يجب أن نفتش ملابسك و حوائجك „ يجري نزع ملابس المعتقلين والمحكومين وتركهم عراة. أما الطريقة الغالبة للتعذيب فهي الفلقة، حيث يجري إلقاء السجين على ظهره وربط قدميه بحبال تتدلى من السقف وضرب أسفل القدم بالعصي حتى يفقد السجين وعيه.

ويتعرض المثقفين بدون شك لهذا النوع من التعذيب، كما يتم ضربهم بالعصي والقضبان على أيديهم

- **إذا كان كتابتاً هكذا، فيجب ضربهم على أيديهم التي يكتبون بها .**
- **لنكسر أيديهم ومفاصلهم، ليعرفوا بعد ذلك ما معنى الكتابة مرة ثانية .**
- **لنكسر أصابعهم، وسوف يروا إذا إستطاعوا مسك القلم مرة اخرى .**
- **أضربه عل رأسه حتى يتطاير دماغه ولا يستطيع التفكير مرة ثانية .**

وهكذا يجري الضرب على الأيدي حتى تتورم وتنفجر الشرايين ويسيل الدم كخيط رفيع، إنهم يضربون بهياج وحقد وعداء وكراهية. على المرء أن يدرك بأن ذلك إحدى وسائل التعذيب والقمع في السجون، إنها طريقة التعذيب ضد كل إنسان يتم اعتقاله بسبب كتابة مخطوطة أو كتاب وتقديمه للمحكمة ومحاكمته وعليه الآن أن يدفع جزاءه، وعند نقل أحدهم من سجن إلى أخر فإن أساليب التعذيب هذه تتكرر مرة ثانية، إن إستمرار تعرض الكتاب للتعذيب في السجون لأنهم كتبوا شيئاً أو أصدروا كتاباً، إن هذا الإستمرار هو وضع مخزي وشائن، وإن مايجريي تحت ستار الإنسانية من ضرب الكتاب على أيديهم بالعصي والقضبان حتى تدمى وإهانتهم وتهديدهم: " لنقطع الشر من جذوره „ أو " لنحطم عظام يديه و أصابعه التي إرتكبت بهم هذه الجريمة „ ، هذه الأعمال لا تشرف مرتكبيها.

وعندما يجري التحقيق مع كاتب ما على الشكل التالي:

- **لماذا كتبت شيئاً ؟**
- **هل سوف تكتب مرة أخرى ؟**
- **ألا تعرف بأن الكتابة جريمة ؟**

وعندما يجري تعذيب هذا الكاتب بالرفس والدوس بالأقدام فإن ذلك يظهر ويكشف حقيقة هذا النظام. إن هذا النظام لطخة عار لن تمحى وسوف تبقى عالقة بهذا المجتمع. وعندما يكون المحققون جهلة ولايستطيعون حتى كتابة أسمائهم فأن هذه العملية تكتسب جانباً جديداً، جانباً دراماياً.

هناك فرق هام جداً بين العلم والإيديولوجية. حيث أن العالم الذي يحلل قضية ما ويصل إلى نتائج معينة لا ينظر إلى عدد المؤيدين والتابعين، والأهم من ذلك هو التحليل العلمي للقضية وعلاقاتها الواقعية، لان العلم يبني على الوقائع. كما أن النشر الشجاع والأمين لهذه النتائج هو جزء لا يتجزأ من المنهج العلمي. إن العالم لا يهتم بالفوائد أو الخسائر الشحصية التي تصيبه جراء نشر أفكاره.

وعكس ذلك تماماً في مجال الإيديولوجية، وخاصة الإيديولوجية الرسمية، حيث يجري إعتبار الرأي العام وتأثيره على هذه الإيديولوجية وإلى أي حد تمارس هذه الإيديولوجية تأثيرها على الناس ومواقفهم، وماهي الفوائد والمصالح التي يمكن الوصل إليها.

وعلى سبيل المثال فأن النظرية التالية التي جرى تطويرها في الثلاينيات مثل نظرية التاريخ التركي ونظرية اللغة التركية ونظرية لغة الشمس ، إنما هي بعيدة جداً عن الفكر العلمي وهي تتضمن إيديولوجية . إن هذه النظريات الإيديولوجية جرى تطوريها تحت رعاية الجمعية اللغوية التركية وجمعية التاريخ التركية حيث كان العلماء مجرد كتبة باشروا أعمالهم بإعتبارهم كادراً سياسياً.

هؤلاء " العلماء ,, تلقوا مناهج من أتاتورك وعملوا حسب توجيهاته وحاولوا إظهار النظريات السابقة بأنها الأكثر علمية والأكثر حقيقة. في تلك السنوات كان أتاتورك رئيساً لحزب الشعب الجمهوري مدى الحياة وبالتالي رئيساً للدولة. إن العلماء الذين أيدوا آراء أتاتورك نالوا المكافآت المادية والمعنوية، وهذا أحد أهم الدلائل عن تطور " العلم ,, على الصعيد الرسمي في تركيا.

وفي الثلاثينيات جرى مكافأة هؤلاء الناس الذين يمثلون آراء غير علمية أو مخزية للعلم، حيث إقتصرت أفكارهم وكتاباتهم داخل الإطارات التي وضعها لهم شخص أو أشخاص يملكون السلطة السياسية، وتجاهلوا عن قصد نشر النتائج التي تعتمد على الحقائق والتي لا ترضي أصحاب السلطة السياسية.

وهكذا إستطاع أولئك الذين سايروا إيديولوجية حزب الشعب الجمهوري أن يؤمّنوا لأنفسهم مستقبلاً مهنياً باهراً وحصلوا بسهولة على لقب " بروفيسور ,, وعلى المكافآت المادية والمعنوية. أما الذين ينتقدون هذه النظريات والآراء ويعتبرونها غير علمية فيجري حتى اليوم إلقائهم في السجون.

كل هذا يظهر التناقض الواضح بين العلم والإيديولوجية، الاختلاف بين السلوك العلمي وبين الممارسة التي تخضع للإيديولوجية الرسمية وتنطق بلسانها. وهذا هو سبب الإختلاف العميق بين أفكار وممارسة عالم ما وبين سلوك شخص يفكر ويمارس حسب أهواء ورغبات الأيديولوجية الرسمية.

إن العالم يفكر ويكتب بغض النظر عن المؤيدين والأتباع، وهو يكتب وينشر بكل أمانة وشجاعة مايراه صحيحاً بدون إعتبار المنافع والخسائر، أما الشخص الذي يخضع للإيديولوجية الرسمية فإنه يضع في حسابه أقوال ومواقف السلطة السياسية. وعلى سبيل المثال فإن حارس السجن عندما يعذب كاتباً فإنه يأخذ بعين الإعتبار مواقف وآراء رؤسائه.

وهنا يتضح مقدار مشقة وصعوبة إنتقاد موقف يعادي الحقوق القومية للأكراد وخصائص مجتمعهم الكُردي عندما يظهر على الصعيد الرسمي ، أو صعوبة الإهتمام بالقضية الكُردية أو نشر شيء عنها، أو انتقاد الحركة الكمالية من هذه الناحية .

في 17 كانون الثاني 1981 ألقى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمن القومي وقائد الأركان كنعان أفرن كلمة أمام أهالي أسكندرون، حيث أشار إلى الإمبراطورية التركية ذات الـ 4000 سنة قائلاً: "هناك البعض من خونة الوطن يريدون تقسيم و تجزئة الوطن التركي الذي يمتد تاريخه إلى 4000 سنة ".

ماذا تعني " الإمبراطورية التركية ذات الـ 4000 سنة „؟ ألم يهاجر الأتراك إلى الأناضول في القرن الحادي عشر؟ إذا كان ظهور الأتراك في الأناضول لا يتجاوز الـ 900 سنة فلماذا الحديث عن الإمبراطورية التركية ذات الـ 4000 سنة؟ إن هذا الإدعاء ظهر في نظرية التاريخ التركية، وحسب هذه النظرية التي تطورت في الثلاثينات فإن كافة الثقافات العالمية تستمد أصولها من الأتراك الذين إنطلقوا من أواسط أسيا إلى كافة أنحاء العالم وأسسوا مختلف الثقافات والمدنيات. وحسب هذا الإدعاء فإن السومريين الذين سكنوا ميزوبوتاميا وكُردستان سنة 4000 ق.م وكذلك الحثيين الذين استوطنوا الأناضول سنة 2000 ق.م كلهم أتراك، وكذلك فأن كافة أصول وجذور اللغات العالمية هي تركية الأصل.

لقد حاولت هذه الآراء غير العلمية تحقيق هدفين على الصعيد السياسي والإيديولوجي، أولها إثبات أن كل من يعيش داخل حدود " الميثاق المللي „ هو تركي وتبرير هذا الإدعاء تاريخياً ، وكانت المشكلة الرئيسية هنا هو إثبات أن الأكراد أتراكاً، أما الهدف الثاني فكان رفع معنويات الأتراك وزعزعة ثقة الأكراد في خصائصهم وسماتهم وتسهيل عملية تتريكهم.

إن هذه الإيديولوجية التي طبقت بنجاح وفاعلية في كُردستان استخدمت مرة ثانية عام 1937 في مشكلة هاتاي " أي إسكندرون „، فلأجل إثبات أن هاتاي " أسكندرون „ تركية جرى تسمية الأتراك الذين يسكنون هناك بـ " الحثيين الأتراك „، وإعتماداً على صحة هذا الزعم فإن ذلك يعني وجود " الوطن القومي التركي ذو الـ 4000 سنة „ .

إن تكرار هذه الآراء البعيدة عن الموضوعية في عام 1981 أيضاً، إنما هو دليل واضح على إبتعاد الفكر التركي عن الأسلوب العلمي، إن كل ذلك يستحق وقفة تأمل عندما تصدر هذه المزاعم عن رئيس الجمهورية شخصياً، وعندما يعتبر كل شخص لايؤمن بها " خائناً للوطن „. إن الفكر والسلوك العلمي ينتقدان هذه الآراء ويبينان زيفها، أما الفكر والسلوك الإيديولوجي فيهلل لهذه الآراء ولا يحاول المساس بأساسها المزيف، إنه لايرى ولا يسمع شيئاً.

إن النقطة الهامة التي يجب الإشارة إليها هي حقيقة أن هذه الأيديولوجية ترفض كل انتقاد. إن الكمالية هي إيديولوجية دعامتها الكذب وإن أحدى السمات الأساسية لهذه الإيديولوجية أنها تحارب كل إنتقاد. إن الإنتقاد الذي يعلو لأجل القضية الكُردية يتعرض للعقوبات، أما الذين يمارسون مدح هذه الإيديولوجية وتمجيدها فيحصلون على المكافآت والذين ينتقدونها ويفندوها فمصيرهم السجن.

إن هذه الأوضاع في مجتمع ما تمنع من البداية تكوين أناس مستقلين بأفكارهم وذو شخصية مستقلة.

وإنه يقع على عاتق منظمات الأمم المتحدة والهيئات المتفرعة منها مثل الأونيسكو أو لجنة حقوق الإنسان أن تتخذ موقفاً من هذه المسألة، ولكن هذه المنظات تتظاهر بأنها لاترى هذه الإمبريالية الثقافية وسياستها العنصرية والإستعمارية، ولهذا فإن هذه المنظمات ليست مؤهلة لإجراء دراسات فعالة ومؤثرة عن هذه المسألة.

إن الجواب الذي تعطيه الحكومة التركية عندما يتطرق السؤال إلى التعذيب هو مقتضب: " إن دستورنا يمنع التعذيب وتعتبره قوانيناً جريمة . ولذلك فإن الإدعاءات عن وقوع حوادث تعذيب هي غير صحيحة ." .

وهكذا فإن كافة الحكومات التي تمارس التعذيب تنفي قيامها بذلك وبعبارة أخرى: إن الذين يدّعون بعدم وجود التعذيب، غالباً ما يمارسونه بشكل منهجي. ومن الجدير بالذكر إن دستور 1961 الذي يحرم التعذيب ويمنح حرية الفكر ويحفظ حقوق الإنسان كان أول ضحية للجنرالات الذين تسلطوا على الحكم في 12 أيلول 1980، كما تم حل المجلس الوطني التركي وكذلك الكومونات والهيئات المحلية المنتخبة مثل الإدارات الإقليمية والإستثنائية.

إن السلطة العسكرية هي التي ألغت الدستور و أعتبرت إرادتها الخاصة دستوراً، ومع ذلك فلا زال الآلاف من الشباب يقدمون إلى المحاكم بتهمة محاولة إلغاء الدستور وحل المجلس الوطني التركي.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الحريات التي ضمنها دستور 1961 مثل حرية الفكر وحقوق الإنسان كانت معطلة وغير نافذة عندما يتعلق الأمر بالمسألة الكُردية.

لقد بينا في مقدمة هذا الكراس بأن تقييم فكر مصطفى كمال يجب أن يكون مقروناً بأعماله، وأنه ليس معقولاً الإقتصار على تحليل أفكاره فقط والمتضمنة في كتاباته وخطبه. إن الأهم هو تحليل مغزى أعماله، وبهذا الخصوص فقد حددنا أفكار أتاتورك ومواقفها من حركات التحرر، وبعدها عالجنا ممارساته تجاه القضية الكُردية، وقد أكدنا التناقض الجذري بين أفكاره وأعماله.

إن مفهوم " الديموقراطية „ يقدم لنا مثالاً " أخر „، إذ أن أتاتورك قد قال: " إن سلطة الدولة بدون قيد أوشروط تنبع من الشعب „ ، ويدعي الكماليون بأن أتاتورك إتبع هذه القاعدة وآمن بأن الشعب هو مصدر كل الشرعية السياسية، وأنه أكد دائماً بأن السلطة هي للشعب، وأنه أنتصر للشرعية الديموقراطية، وأن الشعب يجب أن يكون المصدر الوحيد للأنظمة السياسية المعاصرة .

هناك إتفاق وتقييم جماعي حول قول أتاتورك: " إن سلطة الدولة بدون قيد أو شرط تابعة للشعب „ ، ولكن الوقائع والحقائق تنفي وتكذب هذا التقييم. إن أتاتورك قد أسس حزب الشعب الجمهوري عام 1923 وكان أول رئيس للحزب، وفي عام 1927 تم وضع النظام الداخلي للحزب، وفي السنوات التالية تبدل هذا النظام، أما الخطوط الرئيسية فقد بقيت بلا تغيير. وحسب هذا النظام الداخلي فإن الرئيس الأول لحزب الشعب الجمهوري، أي مصطفى كمال شخصياً ينتقي كافة أعضاء المجلس الوطني الأعلى التركي.

إنه يستشير بهذا الشأن الرئيس الثاني والسكرتير العام ولكنه شخصياً يمارس تعيينا لأشخاص للمجلس. وهذا يعني بأن أعضاء المجلس الوطني الأعلى التركي يجري إستدعاؤهم وتعيينهم كموظفين، أما ما يسمى بالناخبين فيقتصرعملهم على إلقاء قوائم المرشحين الموافقة لرغبة مصطفى كمال في صناديق الإقتراع .

هذه هي وظيفة الناخبين، وعدا ذلك فأنهم لا يملكون أية صلاحية. وهكذا فقد تشكل المجلس الوطني الأعلى التركي من أناس عينهم مصطفى كمال، هؤلاء هم الذين إنتخبوا مصطفى كمال رئيساً للجمهورية في أول إجتماع للدورة الجديدة للمجلس. أما " إنتخابات „ اعوام 1927 ، 1931 و 1935 فقد جرت كالسابق. ونفس الشيء جرى في الإنتخابات اللاحقة من أعوام 1938 ، 1939 و 1943، وكذلك في الانتخابات الثانوية. فعندما يشغر محل ما في المجلس الوطني الأعلى التركي فقد كان يتم تعيين نائب أخر.

إن تعيين نائب بهذا الشكل كان أسهل من تعيين وزير. أما ظاهرة " الناخبين „ فلم تكن لها وظيفة أخرى غير التستر على هذه الميكانكية البسيطة وإعطائها مظهراً أخر، أما النظام فلم يتغير.

إن النظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري يتضمن حتى الآن نقطة مهمة جداً وهي أن مصطفى كمال كان رئيساً مدى الحياة. كان يوجد حزب واحد فقط ورئيسه الأول شغل منصبه مدى الحياة، أما الرئيس الثاني للحزب فقد كان رئيساً للوزارة وحوالي سنة 1935 كان السكرتير العام وزيراً للداخلية. إن هذا بلا شك أسلوب غير ديموقراطي وإن الفهم البسيط للسياسة التي تحترم إرادة الشعب لايسمح بتعيين النواب في البرلمان وإن نتيجة تعينات كهذه لا يمكن أن تسمى " برلماناً „ ، إن هذه الطريقة

إنما تشابه أساليب الحكومات الدكتاتورية التي ظهرت هذه السنوات في أوروبا. وهنا يجب فحص العلاقة بين دستور 1924 والنظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري. ان هذا النظام هو " نص „ يعلو على دستور 1924 وتم تنفيذه بكل دقة. وعلينا الآن فهم دستور 1924 والنظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري كحقلين حقوقيين .

حسب الدستور يجب إجراء الانتخابات مرة كل أربعة سنوات، وبعدها يقوم المجلس الوطني الأعلى التركي بإنتخاب رئيس الجمهورية. هناك نقاط هامة يمكن رؤيتها في هذا النظام الداخلي تحدد طريقة إنتخاب أعضاء المجلس الوطني الأعلى التركي، وقد ترك هذا النظام الداخلي للرئيس الأول للحزب حرية إنتخاب هؤلاء النواب.

وكما يتم تعيين الموظفين في مراكزهم كذلك يجري تعيين النواب. وهكذا فأن الوضع القانوني لمصطفى كمال كرئيس أول لحزب الشعب الجمهوري يفوق وضعه بصفته رئيس للجمهورية، وذلك لأنه لايعين النواب بوصفه رئيس للجمهورية وإنما بإعتباره الرئيس الأول للحزب، أما النواب الذي عينهم فينتخبونه رئيساً للجمهورية. وهذه هي العلاقة بين الحزب الواحد والدستور.

إن نقطة الإنطلاق في هذا النظام هو المجلس الوطني الأعلى التركي، وتنحصر وظيفته في إعطاء الآلية السياسية طابعاً ديموقراطياً. وعدا ذلك فأن تركيبه غير ديموقراطي، لأن هذا المجلس ليست

مؤسسة قامت بنائاً على رغبة الشعب وخلال انتخابات حرة ومستقلة، وهي ليست مؤسسة منتخبة من الشعب. إن هذا المجلس لايعبر عن إرادة الشعب أو الأمة وإنما عن إرادة شخص واحد. ومن نافلة القول التأكيد بأن الممارسة السياسية لمجلس كهذا ليست ديموقراطية ولا تستطيع أن تكون ديموقراطية.

وجدير بالذكر بأن مصطفى كمال الذي قال سنة 1920: " إن سلطة الدولة بدون قيد أوشرط تنبع من الشعب ,,، قال في نفس السنة لأعضاء المجلس: " أنا الذي دعوتكم إلى هنا، وعندما أريد أستطيع تفريقكم وعزلكم ,,، وهذا برهان واضح بأن أتاتوك لم يحترم الشرعية الديموقراطية ، لذلك لايمكن الإدعاء بأنه كان يحترم إرادة الشعب أو بأنه كان مناصراً للفكر والممارسة الديموقراطية. إنها حقيقة صاطعة بأن الأنظمة التي تنحصر بإرادة فرد واحد لا يمكن أن تكون إيجابية تجاه حقوق الإنسان، كما يوجد تناقض عميق بين الإدراك السياسي لإنسان فردي وبين حقوق الإنسان. وهذا واقع لايمكن إنكاره، أما إخفاء هذا الواقع فهي قضية أخرى. في ذلك الوقت لم يكن مسموحاً مناقشة هذه النقطة.

إن الصحافة والدوائر الجامعية والنقابات والإتحادات وبإختصار الأوساط " الديمقراطية التركية ,, تدعي: " أن مصطفى كمال إحترم الإسلوب الديموقراطي ,, ، وهكذا فإن هذه الأوساط بعيدة كل البعد عن إستيعاب الوقائع والحقائق، وتتصرف كأنها لا ترى ولا تسمع بالاجراءات القمعية التي يتعرض لها الناقدون للفكرة الكمالية وخاصة بما يتعلق بالمسألة الكُردية، ويبدوا أن الديموقراطيين الأتراك لايمكنهم إستيعاب قول فولتير: " قد أخالفك في الرآي ،ولكني مستعدُ للتضحية من أجل حقك في التعبيرعن رأيك ,, وهم يتظاهرون بأنهم لم يسمعوا حتى الآن قول فولتير الذي طبع في القرن الثامن عشر في أوروبا والأحداث المتعلقة بهذا الأمر.

علينا أن ندرك بأن هذه المواقف السابقة ليست رهناً بالنظام العسكري من 12 أيلول 1980،و إنما كانت موجودة في السابق وفي العهود العادية. وعندما كانت المؤسسات الديموقراطية عن طريق الإنتخابات الحرة، وعندما كانت الحريات السياسية وحرية الصحافة وإستقلال النقابات ونظام تعدد الأحزاب موجوداً فإن الوضع لم يختلف عن الآن.

وهنا يجب الإشارة إلى العلاقة بين مفهوم الديموقراطية ومفهوم الجمهورية. حقاً لقد إستطاع مصطفى كمال تغيير مصدر السلطة السياسية، حيث كان الدين هو المصدر السياسي للمبراطورية العثمانية، وبعد تأسيس الجمهورية أصبحت الأمة مصدر السلطة السياسية. نظرياً كل هذا صحيح، لأن الفرق شاسع بين توريث الباديشاهية " أي الملكية ,, من الأب الى الإبن وبين منصب رئيس الحزب لمدى الحياة ورئيس الجمهورية لمدى الحياة.

ورغم ذلك لايمكن القول بأن الكمالية قد أحترمت إرادة الشعب أو أسلوب الحياة الديموقراطية، وهذا يبين بأن الكمالية قد طورت مفهوماً مزدوجاً للديموقراطية سواء على صعيد الفكر أو الممارسة. وعلى سبيل المثال قال وزير العدل السابق محمود عزت بوزكورت أثناء الثلاثينات وخلال الإنتفاضة القومية الكردية في آكري للأكراد الذين طالبوا بحقوقهم القومية: " في هذا الوطن للأتراك فقط حق المطالبة بحقوقهم القومية، أما الذين ليسوا أتراكاً فلهم حق واحد فقط ، وهو أن يخدم الأتراك، وحقهم أن يكونوا عبيداً ,, مثل هذه الأقوال أطلقها مراراً الرئيس الثاني لحزب الشعب الجمهوري ورئيس

الوزراء عصمت اينونو. وهكذا فإن الذين يتحدثون عن الديموقراطية يتظاهرون بأنهم لم يعرفوا أو يمسعوا شيئاً عنها، ورغم كل ماسبق فأن مجرد الإدعاء بأن الحكومة الكمالية قد إحترمت الشرعية الدمقراطية إنما هي نتيجة واضحة لنظرية بعيدة عن الواقع.

وكيف يبدو الوضع حالياً ؟ في 12 أيلول 1980 جرى حل المجلس الوطني الأعلى التركي، أما الإدارات المحلية والمؤسسات المنتخبة فقد إضطرت أن توقف أعمالها، وبدلاً منهم تم جلب أناس جديدين معظمهم من العسكريين المتقاعدين. لقد حُلت كافة المؤسسات التي ظهرت عن طريق الإنتخابات وأزيلت إمكانيات النشاط للنقابات والأحزاب السياسية، وذلك لإنعدام الثقة بالنظام السياسي لتعدد الأحزاب وبالتالي لإنعدام الثقة بإرادة الشعب وهذه الآلية الديموقراطية.

لقد أعلنت حكومة 12 أيلول بأن جمعية دستورية سوف تباشر أعمالها في خريف 1981 لوضع دستور جديد للدولة. وقيل حينها بكل وضوح بأن ممثلي الأحزاب السياسية لايستطيعون ولايسمح لهم بالإشتراك في أعمال هذه الجمعية الدستورية، كما جرى التأكيد بأن أعضاء البرلمان المنحل لا يحق لهم أيضاً الإشتراك في نشاطات هذه الجمعية الدستورية، وهكذا فقد توضحت نوعية الذين لا يحق لهم المشاركة في أعمال الجمعية الدستورية ، كما أصبح واضحاً من يحق له الإشتراك وكيف يحق له.

وبإختصار فأن أعضاء هذه الجمعية الدستورية سوف يجري تعيينهم من قبل مجلس الأمن القومي " أي العسكريين ,, ورغم أن هذا العمل منافي للديموقراطية فإن مجلس الأمن القومي يدعي العودة إلى الديموقراطية ومحاولة إيجاد أوضاع ديموقراطية. إن هذا العمل لايمث للديموقراطية بأية صلة ويشابه ممارسات أتاتورك. وقد عرضنا سابقاً كيف عيين أتاتورك أعضاء المجلس الأعلى التركي.

إن الدستور الذي يضعه مجلس الأمن القومي والمواد التي تعكس رغباته سوف تطبق داخل الجمهورية التركية، ومع إن أعضاء الجمعية الدستورية قد تم تعيينهم فقد صرح في الوقت نفسه بأن مجلس الأمن القومي سوف تكون له الكلمة الأخيرة، حيث أن الجمعية الدستورية تقوم بوظيفة إستشارية لمجلس الأمن القومي. وسوف لن يكون مسموحاً مناقشة مشروع الدستور في الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وهذا يعني منع مناقشته من قبل الرأي العام بشكل واسع، وهذه بالتأكيد ممارسة غير إستقلالية وإنما ممارسة أتاتوركية.

ومن الواضح أيضاً بأن مجلس الأمن القومي الذي يعتبر نفسه وريثاً لأتاتورك سوف ينظر بإعتبار إلى ممارسات أتاتورك ويقلدها. إن من يسمى نفسه " أتاتوركياً ,, لايمكن أن يعمل شيئاً ضد ممارسة إسلوب " التعيين ,,.

لقد قام إنقلاب 12 أيلول بحل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب وإعتقل قسماً منهم وقدمهم للمحاكمة، وفي كل خطاباته وجه رئيس الدولة ورئيس مجلس الأمن القومي قائد الأركان كنعان أفرن الإتهامات للبرلمان وأعضائه والأحزاب السياسية ، ومع ذلك فأن 12 عضواً من المجلس المنحل يشاركون في إجتماعات المجلس الأوربي، وهؤلاء يزعمون بأن " الحكومة العسكرية قد تعهدت بالرجوع إلى الديموقراطية ,, وهم يمتدحون فكر وممارسات مجلس الأمن القومي ويؤكدون عدم وجود التعذيب في تركيا، وإذا حصل شيء من هذا القبيل فإن الحكومة تلاحق ذلك عن طريق الدعاوي وتسليم المذنبين للعدالة. أما مجلس الأمن القومي فقد عبرعن رضاه لوجود هؤلاء الممثلين في

المجلس الأوربي.

وهنا يجب القاء جملة من الأسئلة: كيف يشارك هؤلاء في أعمال المجلس الأوربي بعد أن فقدوا مناصبهم كنواب بعد إنقلاب 12 أيلول؟ كيف يمكن تسميتهم كبرلمانيين في المجلس الأوربي بعد أن خسروا صفة ممثل أو نائب؟ كيف يمكن أن يمارسوا أعمالهم في المجلس الأوربي بعد أن زالت صفتهم كنواب؟ لماذا يرغب مجلس الأمن القومي في إستمرار نشاطات هناك؟ ما هي الأسباب التي دفعت المجلس الأوروبي لقبول هذه الممارسة.

إن لكل ماسبق صلة بالإزدواجية في الفكر والممارسة وخاصة ما يتعلق بمفهوم " الديموقراطية ,, ، وهذا ينطبق أيضاً على طريقة المجلس الأوربي في الفكر والممارسة، الذي لم يطالب حتى الآن بإجراء أية تحقيقات عن مشاكل المواطنين في تركيا ويدعي حتى الآن بأن الجمهورية التركية هي دولة قانونية تحترم حقوق الإنسان.

إن الحكومة التركية ومؤسسات التعليم والجامعات والصحافة القانونية وكذلك الأحزاب السياسية تؤكد دائماً بأن هذه النواحي يجري إحترامها وتطبيقها. وفي الحيقيقة فأن السياسة المطبقة على الشعب الكُردي تناقض كلياً مفهوم حقوق الإنسان. إن الإتفاق الأوربي حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية عام 1950 قد وضع نصب عينيه حماية وتطوير حقوق الإنسان في الدول الأعضاء. إن الدول التي تقبل هذه الشروط الأساسية يتم قبولها كأعضاء، أما تركيا فقد أعلنت من جهة بأنها تقبل هذه الشروط الأساسية ومن جهة أخرى فإنها تواصل إضطهادها العنصري والإستعماري في كُردستان بشكل أكثر قوة وتركيزاً.

لقد حاولنا في الأجزاء الأولى من هذا الكراس إظهار هذه السياسة تجاه الشعب الكردي، وأنه من غير المعقول أن تكون الدول الأعضاء في المجلس الأوربي غير مطلعة على حقيقة هذه السياسة.

ولأجل هذا فعند تقييم أو تثميل الحياة السياسية لشخصية قيادية أو رئيس حزب أو رئيس جمهورية يجب تحليل مضمون أعمال وممارسات هذا الشخص قبل مضمون أفكاره. وعلى الأقل فيجب مقارنة الأفعال بالأقوال. ومن الجهة الأخرى فمن العسير إعتبار بلد ما بأنه يحترم حقوق الإنسان عندما ينظر الإنسان فقط الى دستوره أو أجهزته القانونية، والأفضل هو التحقق فيما إذا كانت الممارسات مطابقة للقوانين أو مخالفة له . إن مسألة كهذه لايمكن النظر إليها فقط من الناحية الحقوقية وإنما يجب تحليلها سوسيولوجياً. وهكذا يمكن معرفة التناقضات بين القوانين وتطبيقاتها.

<u>الخاتمة</u>

1) **لا يستطيع أحد أن ينكر بأن أفكار وممارسات الناس تتغير بإستمرار، وأن الأفراد والمنظمات تستطيع تصحيح وتجديد مواقفها عن طريق الإنتقاد والإنتقاد الذاتي. إن الكُتاب والديموقراطيون الأتراك لايملكون حتى الآن إمكانيات إنتقاد مواقف الكمالية من المسألة الكُردية. ولازالت الصحافة التركية والدوائر والجامعات والأحزاب السياسية والإتحادات إلخ..ـ -**

ترفض الدخول في موضوع الإنتقاد والإنتقاد الذاتي، وذلك لأن الإيديولوجية الكمالية لاتزال تسيطر على المجتمع التركي ومثقفيه .

إن الدوائرالجامعية والصحافة ومؤسسات التعليم لاتزال تؤيد بدون قيد أوشرط هذه الإيديولوجية وتعتبرها أفضل الموجود، وحسب إعتقادها فإن هذه الإيديولوجية لايمكن إنتقادها وأن مواضيعها فوق كل نقاش.

ولايزال يجري مدح وتمجيد الكمالية، والذين يمدحون بشكل أفضل وأحسن فتجري مكافأتهم ، وهذه المكافأت توزعها أجهزة الدولة والمؤسسات الخاصة مثل غرفة التجارة، ويحصل التنافس الشديد في مجال مدح وتمجيد الكمالية. أما الذين ينتقدون الكمالية وخاصة بشأن القضية الكُردية فيجري قذفهم في السجون، وكل هذا يساهم في توطيد الكمالية. إن شعارات المديح المبتكرة والملصقات الجدارية والتماثيل النصفية إنما تهدف إلى تثبيت وتمتين الكمالية. ولكن هذا التناغم العام في هذه النقطة وإستحالة الإنتقاد وصبغ مختلف الفئات الإجتماعية بهذه الصبغة، وكل ذلك لايمكن أن يبرهن بأن هذه المواقف علمية، وإنما يبين سطوة وسيطرة الإيديولوجية الكمالية. إن الجماهير التي تؤمن بهذه الإيديولوجية القائمة على الكذب والفئات الإجتماعية التي تأثرت بها إنما تبين بأن الكمالية قد وضعت هذه الطبقات والشرائح تحت قضبتها. على المرء ألا ينسى بأن الكمالية هي إيديولوجية قائمة على الكذب وإنها الإيديولوجية الرسمية للدولة.

2) **من الضروري شرح الأسباب التي تحرم إنتقاد الكمالية من موقفها من المسألة الكُردية. في بداية الكراس حددنا العلاقة بين الإنسان والفيل والشجرة وبينا نتيجة رؤية الفيل كشجر . وعندما تكون إحدى الحواس معطلة أو ناقصة أو يتم إزالة هذا العطل أو النقص فإنه يستطيع رؤية الأشياء على حقيقتها ويصحح معلوماته الخاطئة، ولكن هذا لا ينطبق على السلوك الإيديولوجي .**

إن الأخطاء التي يرتكبها شخص ما أثناء عملية الإدراك إنما هي نتيجة للإدراك الناقصن. إن تطور التكنيك والمعارف الجديدة تفرض ضرورة التغيير على التحليلات القديمة، والإنسان الذي لايكون متعلقاً بخطأ إيديولوجي والذي لايتأثر في أفكاره وممارساته بالإيديولوجية الرسمية يستطيع أن يتقبل هذه التغيرات بدون صعوبات، إنه يستطيع أن يصحح نفسه.

إن إعتبار كل كردي تركياً ليس له علاقة بأخطاء الحواس أو النقص في الوثائق أو التفسير غير الكافي، إنه سلوك إيديولوجي من الأساس، وهذا السلوك الإيديولوجي يظل باقياً رغم معرفة الحقائق الملموسة، وكل من يمارس هذا السلوك لايستطيع تقبل الإنتقاد أو ممارسة الإنتقاد الذات ، إن هذا السلوك هو إنحراف فكري، انه موقف عقائدي.

وعندما يريد شخص ما الإنسجام مع الإيديولوجية الرسمية فإنه ينظر إلى السلطة السياسية عندما يريد أن يظهر فكراً أو يمارس سلوكاً، وهو يهتم برضا السلطلة السياسية على فكره وسلوكه.

أما الممارسة العلمية فإنها تهتم بمضمون المعرفة وحقيقتها ولا يهمها من أيد هذه المعرفة أو النتائج التي تجرها على صاحبها. إن العالِم ينشر كل شيء يعتقد بصحته وصوابه، كل شيء يستطيع أن يدافع عنه ويبرهنه. إنه لا ينظر إلى كمية المؤيدين ولايهمه إن نال تأييد أحد أم لا؟

إن العلم هي الطريقة الأهم لإكتساب المعارف، وهي الطريقة المثلى لفهم وإستيعاب الطبيعة والتاريخ والمجتمع. أما الإيديولوجيات فلا تقدم أية معارف جديدة وإنما تكرر المعارف المكتسبة من قَبل وتعدلها حسب الزمان والمكان، إنها موضوعة في قوالب قاسية وجامدة. أن هذه المعارف لا تستطيع تجديد نفسها، وعندما لا تصلح فيجب تركها وإهمالها.

3) **لقد رأينا بأن المعارف في تركيا في مجال المجتمع قد تطورت على الصعيد الرسمي وإن إنتقاد الكمالية محظور وممنوع، ولكن تركيا لاتوجد لوحدها على وجه الأرض. وفي كل مكان في العالم يوجد ديموقراطيون ومؤسسات ديموقراطية، وهذه كلها تتطور وتكتسب إمكانات جديدة. وفي كل مكان يوجد علماء وأفراد ومنظمات تدرك العلاقات بين الأحداث والوقائع، ويزداد يوماً بعد يوم عدد الذين يملكون الشجاعة والأمانة لنشر نتائج بحوثهم.**

إن التقييم الجديد للكمالية والرؤية الجديدة للمعارف المتعلقة بها تكتسب أهمية كبرى في الذكرى المئوية لميلاد أتاتورك، وهذا ما تستطيع الأونيسكو والرأي العام الديموقراطي القيام به. وفي المؤتمرات التي تناقش موضوع الكمالية يمكن تحليل هذه الآراء والمواقف وهذه هي الطريقة المثلى لنشر المعلومات عن المفكرين والفلاسفة. وطالما تغاضى المرء عن المسألة الكُردية أو أهملها فلا يمكن أن يقيم أو يثمن الحركة الكمالية، ولذلك فمن الضروري فحص وتقيم الكمالية من هذه الناحية. إن الأونيسكو قادرة على دعم ومساندة عملية كهذه لأن المهم ليس تحليل الأفكار أي الكتابات والخطابات، وإنما مضمون الأفعال والممارسات العلمية . لذلك ليس المهم ما قيل وكُتب وإنما المهم هي الممارسة . وضروري أيضاً إظهار التناقض بين ما قيل وكُتب وبين ما تم إنجازه على الصعيد العلمي وتسمية أسباب هذا التناقض والإختلاف.

4) **إن مفهوم حقوق الإنسان هو أحد مفاهيم التي طبّعت القرن العشرين، وكذلك مفاهيم حق الأمم في تقرير مصيرها والديموقراطية والمساواة والأستقلال، وإن إحترام حقوق الإنسان هو أحد المقاييس الرئيسية في عصرنا هذا.**

إن تمتع كافة الناس بحقوق الإنسان هو حق طبيعي وغير مشروط . أما في تركيا فأن تمتع الأكراد بحقوق الإنسان يتعلق بشرط هام جداً ألا وهو أفكار شخصيتهم الخاصة وهويتهم القومية وتتريكهم، هذا هو شرط تمتعهم بحقوق الإنسان. وهذا يعني تحطيم نواة حقوق الإنسان وإلغائها. وعلى سبيل المثال فإن حق إستعمال اللغة الأم يسبق حرية قراءة الجرائد، وإذا حرم إنسان من لغته الأم فلا يمكن الإدعاء بأنه يمارس هذه الحرية، ولايمكن أن يُطلب من إنسان تعلم لغة أخرى يستطيع قراءة الجرائد، أو الإدعاء بأن من لايتكلم التركية لايحق له قراءة الجرائد. إن ربط حرية قراءة جريدة ما بشرط كهذا يعني تحطيم هذه الحرية وذلك لأن كافة الأدوات الإجتماعية والثقافية وكذلك الفنية لا يمكن أن تنفصل عن اللغة الأم.

إن عملية الديموقراطية المستمرة للمجتمع والثقافة وبناء مجتمع متحضر هي أهم المقاييس لعملية التطور الحالية، وكل هذا يرتبط بإغناء الحياة الداخلية للإنسان ومساهمتة في الحياة الثقافية، كما أن الأونيسكو تحاول أن تطور هذا الإستيعاب الثقافي في العلاقات الدولية. أما الكمالية تبذل جهودها لتحطيم اللغة والثقافة الكُردية وتشترط تنازل الأكراد عن لغتهم وثقافتهم وشخصيتهم للمشاركة في الحياة الثقافية، ولكن هذا السلوك هو عنصري وإستعماري، وإنه إمبريالية ثقافية . لذلك فعلى

الأونيسكو في الذكرى المئوية لميلاد أتاتورك أن تقيم الكمالية من هذا البعد أيضاً. ولكن ما هو موقف الأونيسكو من السياسة الثقافية للكمالية والإمبريالية الثقافية ضد الشعب الكُردي؟ هل تستطيع الأونيسكو تقييم الكمالية وسياستها الثقافية بشكل صحيح، طالما أنها تتغاضى أو تتجاهل السياسة العنصرية والإستعمارية المطبقة في كُردستان؟

5) **لقد تم تجزئ كُردستان في الربع الأول من القرن العشرين وموروست ضد الشعب الكُردي سياسة فرق تسد . إن هذه السياسة هي أهم العوامل التي أدت إلى عدم الإستقرار السياسي وتهديد السلم في الشرق الأدنى. إن الحقوق الأساسية مثل الإستقلال والديموقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها هي حق طبيعي لكل شعب وهي حقوق لايمكن التنازل عنها أو إلغائها.**

إن كُردستان هي مستعمرة دولية في الشرق الأدنى تم تجزئتها وتقسيمها، وهي المستعمرة المشتركة بين تركيا وإيران والعراق وسورية، وجرى إغتصاب ثرواتها ولغتها وثقافتها وميراثها الثقافي وكذلك التنكر لوجدها التاريخي وسرقة ثرواتها المادية، ولذلك فإن نضال الشعب الكُردي من أجل الحرية والإستقلال هو أمر طبيعي. ومن الطبيعي أيضاً أن يرغب هذا الشعب من الخلاص من وضعه كمستعمرة دولية، أن يرغب في التحرر. إن نضال هذا الشعب من أجل وجوده لا يمكن أن يُقهر.

ورغم سياسة فرق تسد الإمبريالية والإستعمارية فإن الشعب الكُردي يمارس نضاله من أجل الحرية والإستقلال منذ زهاء 60 عاماً. ولكن الإزدواجية في المقاييس عند الحكم على حركة تحرر قومية، تعتبر هذا النضال عاملاً مقوضاً للسلم والهدوء في الشرق الأدنى، أما كافة المحاولات الجارية لتعميق وتوطيد هذه السياسة الإمبريالية والإستعمارية فيعتبرها البعض محاولات من أجل ارساء السلم والإستقرار.

إن الذين قسموا كُردستان في بداية القرن العشرين ومارسوا سياسة فرق تسد ضد الشعب الكُردي إنما هدفهم خلق عدم الإستقرار السياسي في منطقة الشرق الأدنى، وإذا ألقى المرء نظرة على الخارطة السياسية في الشرق الأدنى فيمكنه بسهولة ملاحظة ذلك.

إن الحركة الإسلامية في إيران بقيادة أية الله الخميني إنتصرت على الشاه تحت شعار : " من المستحيل معارضة الإرادة الشعبية ,,، وحسب رأي الخميني فأن الشاه قد عارض الإرادة الشعبية وأصبح ظالماً عانياً وجرد الشعب من حرياته ولذلك أمكن الإطاحة به، ولكن الخميني نفسه وبعد تسلمه الحكم قد عارض بكل شدة رغبات الأكراد في الحرية والإستقلال، وحاول بالقوة قمع مطالب الشعب الكُردي في الحكم الذاتي والمساواة والديموقراطية، ومارس في كُردستان نفس سياسة الشاه وتابع هذه السياسة العنصرية والإستعمارية وإتخذ كافة الإجراءات لإبقاء وضع كردستان كما كان عليه، حيث سلح الطبقات الرجعية في كُردستان والتي تقف حجر عثرة أمام مطالب الحرية والإستقلال والديموقراطية ووسع من تعاونهم مع السلطة المركزية. فقد وزع السلاح غلى الإقطاعيين ورؤساء العشائر والشيوخ، أي على جميع الذين يناوئون الحركة القومية الكُردية.

كما قام بزرع الإنقسام بين الأكراد لتنفيذ ومواصلة سياسة فرق تسد، وحتى إنه تعاون مع الساواك. وبما أنه يقاوم إرادة الشعب الكُردي فقد جعل من نفسه شاهاً جديداً أو " شاهاً ذو لحية ,, . أما نتيجة ذلك فقد كانت مواصلة السياسة العنصرية والإستعمارية، وهذا هو سبب إخفاق أفكاره وممارسته بإسم "الثورة,, عند الذين طوروا الإختيارات الديموقراطية لمسألة كُردستان.

لننظر إلى الإتفاق الذي عقد بين إيران والعراق في أوائل 1975 بسعي محموم ومشاركة سرية من تركيا وتوسط الجزائر. إن المسألة الكردية هي التي فرضت على الطرفين ضرورة هذا الإتفاق، حيث أوقف الشاه مساعداته للمنطقة الكُردية في العراق، أما العراق فقد أبدى إستعداده للتنازل عن مناطق من شط العرب، وهكذا سقطت الثورة في كُردستان الجنوبية - أو شمال العراق - . أما الحرب التي نشبت في أبلول 1980 بين العراق وإيران فأنها أظهرت الأسس الهزيلة لهذا الإتفاق وبينت قصر عمر وعدم شرعية هذه الإتفاقات التي تُعقد على حساب الأكراد، ويدفع الأكراد ثمنها من مُقاساتهم ومُعاناتهم. إن تنازل العراق عن مناطق في شط العرب لصالح إيران عام 1975 قد سبب في العراق وعند الرأي العام العربي رد فعل عنيف ضد حزب البعث. أما الحكومة العراقية فقد إنتظرت أول فرصة سانحة لإستعادة هذه الأراضي. وفي عام 1980 أخذت زمام المبادرة عندما كانت حكومة إيران ضعيفة. وبما أن الحكومة البعثية قد إعتقدت بأن القضاء على الحركة الكُردية أهم فإنها تنازلت عن هذه الأراضي.

أما في تركيا فإن المسألة الكردية هي العامل الرئيسي لعدم الإستقرار السياسي وإفتقاد الهدوء في المجتمع، كما أن التطورات الإقتصادية والتغيرات السياسية والإجتماعية وإنتشار سيطرة رأس المال في المناطق الزراعية، كلها ساهمت في إظهار المسألة القومية الكُردية بصورة جلية يوماً بعد يوم. إن الهجرة من الريف إلى المدينة وتعاظم تأثير وسائل الإعلام والتطورات في العراق وإيران ونضالات التحرر في الشرق الأدنى وفي العالم، كلها ساهمت في تعاظم الثقة بين الأكراد ، كما أن التغيرات السياسية في العالم والشرق الأدنى وتركيا والعراق وإيران وسورية قد عززت الثقة والأمل بين الأكراد في الحصول على كيان سياسي خاص.

ومن الجهة الأخرى فإن كُردستان لم تعد كُردستان القديمة، وإنما تتطور بسرعة وتتعدد الدراسات حول بنيتها التاريخية والإجتماعية يوماً بعد يوم ويجري عرض وفهم اللغة والثقافة الكُردية أحسن من قبل وهما يتطوران بإستمرار. أما الإدعاء بوجود " خونة الوطن ,, في ميدان التطور العلمي وأنهم يريدون تقسيم تركيا، أو أنهم دمى للعدو الخارجي، أي الإمبريالية إلخ... كل هذه الإدعاءات إنما هي

سخيفة ومضحكة .

إن الوطن الذي قسم وجزئ هو كُردستان، والشعب الذي مورست ضده هذه سياسة فرق تسد هو الشعب الكُردي، وأما المتعاونين الدمويين مع سياسة فرق تسد الإمبريالية فإنما هم الكماليون، كل هذا يمكن إثباته بالوثائق والبراهين وتؤكده الحقائق اليومية. إن هذا التطور العلمي سوف يتقدم ويتطور بإستمرار.

أما الدولة التركية فقد طوّرت لنفسها سياسة أساسية لاتتنازل عنها لتستطيع مواجهة هذه التطورات، وهذا ما يجعل هذه الدولة دكتاتورية، حيث إنها إضطرت إلى إلغاء الديموقراطية وحجب الحريات ومحاربة نظام تعدد الأحزاب وتحولت إلى سلطة عسكرية تعتمد على أجهزة الأمن وقوى الجيش.

إن مفهوم الدولة لـ " القانون ,, والنظام إنما يعني محاربة رغبات الأكراد قي المساواة والحرية والديموقراطية، وهذه العملية قادت إلى تطوير وتصعيد إرهاب الدولة. أما الحقيقة فتثبت بأن الضغط والقهر لا يستطيعان كبح الأفكار ولاإيقاف التطور العلمي.

ويبقى القول بأن السياسة العنصرية والإستعمارية المطبقة في كُردستان هي عامل مهم في تطور الحركة الفاشية، وإن إرهاب الدولة يمكن أن يتعاون مع الإرهاب الفاشي. إن الدولة تغض النظر عن تطور الحركة الفاشية وتعمل على مساندتها من وقت لأخر، وذلك لأن شعارات الحركة الفاشية تتشابه مع أوجه الإيديولوجية الرسمية، وخاصة ما يتعلق بالمسألة الكُردية. وبما أن الحركة الفاشية أقل تعصباً للدين من الحركة الإسلامية فيمكن للحكومة إستخدامها بكل سهولة لضرب تطور الحركة اليسارية في تركيا، وهذا الواقع يشكل معياراً هاماً للتطور السياسي في تركيا ويؤخر عملية إستتباب السلم في المجتمع والإستقرار السياسي.

لقد أراد الإمبرياليون عن طريق تقسيم وتجزئ كردستان خلق وزرع الفتنة والإضطراب في الشرق الأدنى، وهذا لاشك فيه، لأن الهدف الرئيسي لسياسة فرق تسد هو إبقاء الإضطرابات السياسية قائمة ومؤثرة، حتى تتمكن الإمبريالية من تشديد سيطرتها السياسية والإقتصادية في المنطقة، وإن بقاء كُردستان كمستعمرة إنما يساهم في هذه العملية ويؤزمها . إن القوة العظمى هي التي تقف وراء هذه السياسة وتبذل جهودها لإبقاء الوضع على حاله بدون تغيير أوتبديل، وهي تستعمل الشعب الكُردي كأداة للضغط على الحكومات في منطقة الشرق الأدنى لتفرض سياستها، وعلى هذا بقيت سياسة الدول العظمى.

ولاشك بأن كل هذه السياسات لا يمكن أن تثني الشعب الكُردي عن المطالبه بحقوقه القومية ومواصلة نضاله من أجل الحرية والإستقلال، لذلك فأن أهم واجبات العالم الثوري والرأي العام الديموقراطي هو تأييد نضال الشعب الكُردي من أجل حرياته القومية والديموقراطية والتنديد بالسياسة العنصرية والإستعمارية وبقاء كُردستان كمستعمرة دولية، يجب عدم السماح للدول التي تحافظ على كُردستان كمستعمرة دولية وتجزئ وتقسم الشعب الكُردي، يجب عدم السماح لها من إستخدام الأكراد كوسائل ضغط وتهديد ضد بعضها، وكذلك عدم السكوت على القوى العظمى التي تنفذ هذه السياسات بأجهزتها الدبلوماسية الرفيعة وكشف وتعرية هذه الممارسات.

لندرك دائماً بأن الحرية والإستقلال وحق تقرير المصير هي لجميع الشعوب، وعندما لايرى المرء أبعاد الكمالية تجاه المسألة الكُردية أو إصرارها على القول: " إن الكمالية إنما تظهر كمحرر قومي، وإن أتاتورك هو صديق الشعوب المُضطهدة... ,,، فإن هذا يعني توطيد الآراء والمنطلقات الكمالية عند مناقشتها في الذكرى المئوية لميلاد أتاتورك ، إنها ممارسة دوغمائية وهي تتعارض كلياً مع مفاهيم الإستقلالية والديموقراطية التي تحاول الأونيسكو تطويرها وتجذيرها وهي تنافي حقوق الإنسان والمساواة وحق تقرير المصير للشعوب.

كانون الثاني 1981

ترجمت من النص الألماني للسيدة كودرون دبير